الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2011/WG.9/Report
17 January 2012
ORIGINAL: ARABIC

الـ ـلس
الاقتصـ ـادي والاجتمـ ـاعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقريـ ـر

منتدى دولي حول "التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية" بيروت، 23-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2011

موجـ ـز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) منتدى دولي تحت عنوان "التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية"، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت، 23-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2011. وشارك في أعماله خبراء وقادة ميدانيون وناشطون سياسيون وممثلون عن حكومات ومنظمات مجتمع مدني ومراكز بحث وخبراء وهيئات أكاديمية وإعلامية، إضافة إلى ممثلي وكالات أمم متحدة ومنظمات إقليمية ودولية.

واستهدف المنتدى مقاربة نظم ومعايير الحكم الديمقراطي، تمهيداً لمناقشة ظروف وقدرات دول المنطقة للعمل على تطبيقها في مسار انتقالها الديمقراطي. واستهدف أيضاً الاستفادة من تبادل الخبرات بشأن تجارب دولية ناجحة وأخرى متعثرة في الانتقال الديمقراطي، وذلك تمهيداً لمناقشة التدخلات المطلوبة لبناء القدرات وتعزيز ظروف المشاركة في مواجهة المشكلات وحماية عملية الإنتقال. كما استهدف المنتدى استشراف مستقبل مسار الانتقال الديمقراطي وتوجهات العقد الاجتماعي الجديد، بالتركيز على بحث وظائف وعلاقات الجهات المعنية بصنع القرار المتعلق بهذا المسار وتلك التوجهات في دول المنطقة.

ويتضمن هذا التقرير توصيات المشاركين وملخصاً عن أبرز القضايا التي تضمنتها الأوراق والمداخلات المقدمة من الخبراء، بالإضافة إلى موجز عن مناقشات المشاركين حول كل محور من محاور الاجتماع.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1-7	3
الفصل		
أولاً- التوصيات والاستنتاجات	8-9	5
ألف- التوصيات	8	5
باء- الاستنتاجات	9	7
ثانياً- محاور المناقشة	10-24	9
ألف- قضايا الانتقال الديمقراطي	10-15	9
باء- مشكلات الانتقال الديمقراطي	16-17	13
جيم- الوظائف المتغيرة للجهات المعنية بصنع القرار	18-24	15
ثالثاً- تنظيم الأعمال	25-28	20
ألف- الحضور	27	21
باء- مكان المنتدى وتاريخ انعقاده	28	21

المرفقات

المرفق الأول- تنظيم الأعمال	22
المرفق الثاني- قائمة المشاركين	24
المرفق الثالث- تقييم المشاركين للمنتدى	30
المرفق الرابع- قائمة الوثائق	34
المرفق الخامس- ملخص تنفيذي بشأن الأوراق المقدمة في المنتدى	35
المرفق السادس- ملخص المداخلات بشأن وظائف الجهات المعنية بمسار الانتقال الديمقراطي في الدول العربية	43

مقدمـة

1- تستمد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اهتمامها بالمشاركة من المواثيق والقرارات الدولية والإقليمية. وقد تجسّد هذا الاهتمام في برنامج عمل الإسكوا الذي يتضمن إصدار سلسلة من المراجع والمواد الفنية وتنظيم الأنشطة التدريبية والاجتماعات وحلقات النقاش وتقديم خدمات الدعم الفني والمشورة الفنية التي تستهدف مجتمعةً المساهمة في تعزيز المشاركة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة.

2- لقد أفادت التجارب الحديثة للمجتمع المدني، ذات التأثير في السياسات العامة، إلى تعاظم قدرته على التأثير في مسارات عملية صياغة السياسات العامة في البعض من بلدان المنطقة العربية. كما تزايدت قدرة المجتمع المدني في العقود الثلاثة المنصرمة بسبب حاجة الحكومات والمجتمعات على حدٍّ سواء، إلى قطاع ينظم علاقة الدولة بالمواطن خارج إطار السوق ويطرح قضايا مفصلية تُعنى بقوانين وسياسات ونُظم تطال الشأن العام في المجتمع. إن دور هذا القطاع الذي يتسم بعدم الربح والطوعية ومناصرة الشأن العام، بدأ يتعاظم مع الحراك الاجتماعي الذي تشهده دول عديدة في المنطقة العربية، والذي ترافق مع إطلاق مبادرات إقليمية ودولية تلحظ دوراً هاماً للمجتمع المدني في تفعيل عملية التغيير والتحديث ورسم الخطط ونشر إعلانات للمسار الإصلاحي الذي يجب اتباعه. ولقد أثارت تجارب الحراك الاجتماعي خبرات ونتائج وهموم جديرة بالمتابعة والحوار الهادف إلى تعيين الدروس المستفادة وتحديد احتياجات المحافظة على النتائج الإيجابية للتغيير ودعم عمليات التحديث في وظائف المؤسسات وما تعتمده من قيم ومعايير ونظم.

3- وكانت الاسكوا قد عقدت اجتماعاً للخبراء في بيروت خلال الفترة 1-2 كانون الأول/ديسمبر 2010. واستهدف الاجتماع حينذاك مناقشة دراسة تحليل مقارن لمشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة من خلال مجموعة من دراسات الحالة حول تأثير هذه المشاركة في كل من لبنان والأردن وفلسطين واليمن. وقد صدر عن ذاك الاجتماع تقرير تضمن نتائج مناقشة الخبراء وآراءهم حيال محاور الاجتماع، كما تضمن توصيات مركزة لتفعيل مشاركة المجتمع المدني في السياسات العامة. ولقد أصبحت هذه التوصيات مجالاً للمتابعة والبحث المعمّق، خاصة بعد تحقق البعض منها جراء مشاركة المجتمع المدني في الحراك الاجتماعي الذي تشهده دول المنطقة، منذ مطلع العام 2011، وتأثير هذه المشاركة بصورة مباشرة في صنع القرار.

4- وتأكيداً منها على أهمية مشاركة أصحاب الشأن، والتعرف إلى مواقفهم حيال عملية التغيير والتحديث التي تتطلبها التنمية المجتمعية، نظمت الإسكوا منتدى المجتمع المدني بشأن تطبيق توصيات المشاركة المدنية في السياسات العامة تحت عنوان: "الحراك الجديد ومسار النهضة العربية". عُقد المنتدى في مصر، القاهرة، في 9-10 نيسان/أبريل 2011، وشارك في أعماله ناشطون من المجتمع المدني في مصر وتونس وليبيا وسوريا وفلسطين، بالإضافة إلى خبراء عرب ودوليين. وتضمن التقرير الصادر عن المنتدى توصيات واستنتاجات المشاركين في أعماله بشأن مواجهة تحديات المرحلة الانتقالية. تحتاج متابعة تنفيذ هذه التوصيات إلى الوقوف على دينامية الحراك الاجتماعي بحسب الظروف والتداعيات المرافقة له في مختلف الدول المعنية، كما تحتاج إلى مناقشة أولويات التحديات ومدى تأثيرها على المسار الديمقراطي والظروف التمكينية لمواجهتها خلال المرحلة الانتقالية للحراك الاجتماعي.

5- لذلك، عقدت الإسكوا اجتماع فريق خبراء في 25 و26 آب/أغسطس 2011، بهدف متابعة توصيات المنتدى المذكور أعلاه وترجمتها إلى خطط عمل ومبادرات تعزز موقع المجتمع المدني وتكرّس دوره كشريك في صنع القرار. وقد صدر عن هذا الاجتماع سلسلة من التوصيات والاستنتاجات ذات الصلة

بترويج قيم ومعايير الديمقراطية، وتعزيز مفاهيم الدولة المدنية والتأكيد على استقلالية منظمات المجتمع المدني. كما تناولت هذه التوصيات والاستنتاجات أهمية وضع توجهات إرشادية لمواجهة تحديات المرحلة الانتقالية، بالتركيز على كفاءات إدارة الحكم الديمقراطي، بالإضافة إلى قضايا التشبيك وتفعيل دور الإعلام وتبادل الخبرات وترويج مدوّنات السلوك وغيرها من القضايا التي تساهم في تعزيز الظروف التمكينية لمواجهة تحديات مرحلة الانتقال الديمقراطي. وسرعان ما تبين أنّ التعامل الواقعي مع هذه التوصيات والاستنتاجات يثير مجموعة من المسائل المتصلة برؤية قوى التغيير وإمكانية التوافق في ما بينها على أهداف عامة للمرحلة الانتقالية، إضافةً إلى نقص القدرات والكفاءات المطلوبة لإدارة عملية الانتقال الديمقراطي وفض النزاعات سلمياً، وكذلك الالتباس في طبيعة وظائف الجهات المعنية بصنع القرار التي تغيرت مع تغير النظم السياسية في دول المنطقة.

6- بناءً عليه، عقدت الإسكوا منتدى دولي بعنوان "**التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات: مسار الانتقال الديمقراطي والعدالة الاجتماعية**" بهدف البحث في مقاربة نظم ومعايير الحكم الديمقراطي، والاستفادة من تبادل الخبرات بشأن تجارب دولية ناجحة وأخرى متعثرة في الانتقال الديمقراطي، بالإضافة إلى مناقشة التدخلات المطلوبة لمواجهة المشكلات الناجمة عن الحراك الاجتماعي وحماية مسار الإنتقال الديمقراطي، واستشراف مستقبل هذا المسار وتوجهات العقد الاجتماعي الجديد، بالتركيز على بحث وظائف وعلاقات الجهات المعنية بصنع القرار. وقد تركزت أعمال المنتدى على بحث المتغيرات التي تشهدها الدول العربية حالياً ومراجعة خياراتها السياسية وتزايد اهتمامها بمسار الانتقال الديمقراطي بوصفه خياراً يتيح فرص التنمية بالمشاركة وتحقيق السلام والأمن داخل كل بلد وفي العلاقة مع سائر بلدان العالم. فما تشهده دول المنطقة من حراك اجتماعي يستهدف إصلاح أو تغيير أنظمة الحكم لديها وتطوير ما تعتمده من معايير ديمقراطية، ليس إلا تأكيداً على حضور هذا الخيار. لكن التجربة تفيد أن عملية إصلاح الأنظمة وتعديل القوانين الدستورية، استناداً إلى معايير ديمقراطية، يمكن أن تقتصر على إجراءات مجتزأة خاصة بالحرية والتعددية، ويمكن أن تصبح مجرد شكليات عديمة الفاعلية، إذا لم تسيّج بثقافة ديمقراطية تحصّن المجتمع من أن تبتلعه ثقافة الاستبداد وفكر التخلف والغيبيات. ولعلّ انبثاق النزاعات الاثنية والعرقية والطائفية والمذهبية، بكل ما تحمله من ثقافة أو موروثات فكرية ودينية وسياسية، سيغرق أي نظم وقوانين مجتزأة وشكلية للديمقراطية. لذلك، فإن ضمانة استمرار أنظمة الحكم الديمقراطي، أو ضمانة نجاح مسار الانتقال الديمقراطي، هي مسألة مرهونة بمدى انتشار وسيادة الثقافة الديمقراطية وممارستها بمختلف مبادئها، داخل كل مجتمع وكل دولة، في مساعي التنمية بالمشاركة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. بناءً عليه، يستوجب مسار الانتقال الديمقراطي في دول المنطقة ضرورة التعامل مع عدد من الفرص الواعدة والقضايا الملحّة والمشكلات المعقدة التي لا يمكن للسياسات والإجراءات المسقطة والمجتزأة والنمطية أن تفلح في مواجهتها.

7- وقد جاء عقد هذا المنتدى تنفيذاً للنشاط الأخير ضمن مشروع "**التنمية البشرية بالمشاركة في دول ما بعد النزاع**" الذي ساهمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة في دعم موارده المالية، كما جاء في سياق تنفيذ قرار الاسكوا رقم 285 (د-25) القاضي بتعزيز ومتابعة عمليات الحوار والتشاور القائمة على المشاركة حول السياسة الاجتماعية بين الجهات الحكومية المختصة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتنفيذاً أيضاً لبرنامج عمل الاسكوا للسنتين 2010-2011. ويتضمن تقرير المنتدى أبرز التوصيات والاستنتاجات التي تم التوصل إليها، وموجزاً للأوراق والمداخلات التي قُدمت، والمناقشات التي دارت حول كل محور من محاوره. كما يتضمن التقرير لمحة بشأن تنظيم أعمال المنتدى من حيث المشاركين ومكان انعقاد المنتدى وتاريخه والوثائق الموزّعة في جلساته.

أولاً- التوصيات والاستنتاجات

ألف- التوصيات

8- أجمع المشاركون في المنتدى على التوصيات الواردة بحسب كل محور من محاوره، موزعة كما يلي:

(أ) قضايا الانتقال الديمقراطي

- استيفاء شروط الانتقال السلمي إلى الديمقراطية بالتركيز على تعزيز ثقافتها التي تُكتسب بالممارسة وبانتشار المثال الاجتماعي وبتوسيع إطار المشاركة الاجتماعية في الشؤون العامّة، وإيلاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأهمية القصوى، وجعل عملية الإصلاح شأناً داخلياً صرفاً يؤسس لعقد اجتماعي تشاركي ومقبول من أوسع الفئات الاجتماعية وأكثرها عدداً؛
- ترويج ثقافة الحوار واحترام التعددية والرأي الآخر، كمنطلق للتسويات بشأن عمليات الإصلاح والتعامل مع الحواجز الثقافية التي تسود علاقات قوى التغيير وتطبع توجهاتها المستقبلية، وإعطاء الوقت الكافي لنضوج مسار الانتقال الديمقراطي بناءً على منظومة قيمية جديدة تعتمد المشاركة والتعامل الندي بين مكونات المجتمع؛
- تعزيز مفاهيم الدولة المدنية التي تقوم على الحقوق وسيادة حكم القانون والمواطنة، والتأكيد على ضرورة الحؤول دون تأثر بناء هذه الدولة بالمحاصصة السياسية والقَبلية والطائفية القائمة في دول المنطقة؛
- دعم مكانة المرأة وتوفير الأطر والظروف التمكينية لإشراكها في عملية صنع القرار وتعزيز قدراتها القيادية في العملية الديمقراطية ومرحلة الانتقال الديمقراطي.

(ب) مشكلات الانتقال الديمقراطي

- بناء القدرات المؤسسية لقوى التغيير وتعزيز إمكانياتها للمشاركة الفاعلة في عمليات الإصلاح وتطوير النظم السياسية التي تكفل الإنتقال نحو الديمقراطية وتضمن فاعلية التسويات السلمية للنزاعات بشأنها وكفاءة الوظائف المعنية بإدارة عملياتها؛
- تعزيز استقرار سياسي يستند إلى حوار شامل يمكّن القوى المختلفة من التعبير عن رأيها، وتحقيق إدماج اجتماعي وسياسي لكافة القوى بما فيها قوى النظام القديم وأجهزته الأمنية، ودعم إنعاشٍ اقتصادي يتعامل مع تردي القطاعات وهروب الرساميل والاستثمارات؛
- إدارة المرحلة الانتقالية وفق أولويات متفق عليها بين قادة الحراك الاجتماعي، طليعتها استقطاب الدعم الفني والمادي لبناء مؤسسات قادرة على النهوض بوظائف الحكم الديمقراطي، وبناء قيادات مؤمنة بالديمقراطية وقادرة على نشر مبادئها وممارستها في كافة مستويات صنع القرار؛

- وضع دستور متوافق عليه وإقرار تعددية حقيقية وتوفير شروط التداول السلمي على السلطة بموجب انتخابات حرة ونزيهة، من المفيد عدم تنفيذها بصورة سريعة واعتباطية؛
- تعزيز التشبيك وتبادل الخبرات مع قوى التغيير على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية بهدف دعم إشراك المرأة والشباب في مختلف مراكز وعمليات صنع القرار؛
- اختبار الدليل التوجيهي الذي أعدته الاسكوا في برامج بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي وتعديله في ضوء ملاحظات المشاركين في هذه البرامج.

(ج) الوظائف المتغيّرة للجهات المعنية بصنع القرار

- الاعتراف بشرعية وجود الآخر، والاحتكام إلى القانون في تنظيم العلاقة معه، واعتماد حوار حقيقي بشأن الرؤى والتطلعات المختلفة بين الجهات المعنية بصنع القرار يقوم على احترامٍ متبادل وليس على شكليات معهودة لتبرير مشاريع المحاصصة وتقاسم السلطة؛
- توافق الفاعلين الاجتماعيين على رؤية مشتركة لمرحلة الانتقال الديمقراطي وأهدافها العامة التي ترعى مصالحهم وتلبي تطلعاتهم، وذلك تمهيداً لتوضيح دور هؤلاء الفاعلين وتحديد وظائف المؤسسات والمنظمات وإيجاد الأطر المناسبة للشراكة فيما بينها وتعزيز قواعد الاحترام المتبادل بعيداً عن الهيمنة والتسلط؛
- إشراك القوى السياسية الجديدة المنبثقة من الحراك الاجتماعي، وخاصة فئة الشباب، في صياغة توجهات الرؤية المشتركة لمرحلة الانتقال الديمقراطي وتحديد أهدافها العامة، وذلك تمهيداً للتفاوض مع الجهات المعنية بصياغة عقد اجتماعي جديد يراعي أهداف التغييرات ويعبّر عن مصالح هذه القوى والجهات مجتمعة؛
- التنبه إلى دور القوى والفئات المتضررة من التغيير، والتي تجد نفسها مهمّشة أو مقصاة، والاستجابة لإدماجها من خلال مؤسسات قادرة على فض النزاعات سلمياً، وضبط معايير التفاوض والتسويات في مرحلة محفوفة بالشك كالمرحلة الانتقالية، وتطبيق العدالة الانتقالية التي تضطلع بدور هام لجهة إنصاف المظلومين وتصفية التركة النفسية الاجتماعية للعهود الماضية وتمكين السلم الأهلي؛
- استحداث آلية، أو تقرير إقليمي دوري، لرصد عملية المشاركة فيما يتم إنجازه من سياسات وبرامج ومشاريع تُعنى بمأسسة مسار الانتقال الديمقراطي، بالإضافة إلى قياس درجة رضا الجهات المعنية بهذه الإنجازات؛
- أن يمتلك الفاعلون الاجتماعيون الكفاءات اللازمة لإدارة الحكم الديمقراطي، وأن يمتلكوا أيضاً القدرات والأخلاقيات المطلوبة لحل النزاعات سلمياً، وأن يتصرفوا بمسؤولية وشفافية تجاه مَن يمثلون، وأن لا يعتمدوا سياسات أو مواقف شعبوية أو دعائية؛
- مراجعة جذرية للمنظومة الاقتصادية والخروج بسياسات اقتصادية تعطي الأولوية للحيز الاجتماعي وتقوم على المشاركة؛
- متابعة مرحلة الانتقال الديمقراطي بما تعنيه من خدمات عامة وضمان استمرار أداء المؤسسات العامة لوظائفها، وخاصةً الوظائف الأمنية والاقتصادية، والتنبه إلى أن المرحلة الانتقالية

معرضة للانتكاس والتراجع في أي لحظة وهذا شيء طبيعي في مسار الانتقال الذي لن يكون خطياً مما يستوجب جهداً وعناءً استثنائيين.

باء- الاستنتاجات

9- خلص المنتدى إلى مجموعة من الاستنتاجات حول مقاربة نظم ومعايير الانتقال الديمقراطي، والتدخلات المطلوبة لبناء القدرات وتعزيز ظروف المشاركة في مواجهة المشكلات وحماية مسار الإنتقال الديمقراطي، بالإضافة إلى مستقبل مسار الانتقال الديمقراطي وتوجهات العقد الاجتماعي الجديد، وعلاقات الجهات المعنية بصنع القرار المتعلق بهذا المسار في دول المنطقة، وفيما يلي أبرز هذه الاستنتاجات:

- إن إحدى المخاطر المحدقة في المرحلة الانتقالية، في عدد من البلدان العربية، هي قدرة المكونات السياسية أو الجماعات أو الطوائف على استيفاء مطالبها المزمنة والتأكد من تمثلها في صيغة الحكم الجديد. وفي هذا المجال يجب التنبه إلى صيغة الحكم الجديد، والتي قد تسمى ديمقراطية توافقية، ولكنها في الحقيقة عبارة عن محاصصة تؤدي إلى تفتيت المجتمع وإضعاف سلطة القانون والمؤسسات. لذلك، إن أي سياسة جديدة في المرحلة الانتقالية يجب أن تركز على الإدماج وعلى بناء المؤسسات الديمقراطية بشكل فعلي يضمنه القانون ويصونه الدستور، ويؤمن مشاركة أكبر عدد من فئات المجتمع، ويتضمن فصلاً واضحاً بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية. كما يجب أن يقوم النظام السياسي الجديد على مبدأ المساواة بين المواطنين الذي تحميه سلطة قضائية منزهة ومستقلة؛

- إن طرح الشعارات والتعامل معها من موقع المعارضة، يختلف جذرياً عن وضع القضايا بحسب أولوياتها على الأجندة العامة للحكومات وصوغ السياسات التي تلائم مواجهتها. ومثل هذه السياسات هي مجال للتفاصيل ذات الصلة بالإمكانيات والقدرات المادية وتوازن المصالح. وقبل ذلك كله، فإن قوى التغيير ليست جميعها مقتنعة بضرورة تطبيق ما طرحته من شعارات الدولة المدنية والتعددية السياسية وتداول السلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، ناهيك عن التزامها بالحريات العامة والحقوق الفردية. كما أن الواقع الراهن لنتائج الانتفاضات، في تونس على سبيل المثال، يبين أنّ خيارات الناس في تفضيل حزب النهضة الإسلامي، هي خيارات تساهم في التعرف مستقبلاً إلى إمكانية تحويل شعارات حزب النهضة إلى حكم ديمقراطي علماني أو خلاف ذلك من إعادة صوغ ممارسات التفرد وقدسية القرار. والأهم من ذلك، هو اضطرار هذا الحزب إلى التحالف مع أحزاب أخرى ذات برامج وتوجهات مختلفة لإدارة الحكم، أو حتى لوضع نظام للحكم؛

- إن التوافق على المسار الديمقراطي لا يعدو كونه شعاراً عاماً، لأن تحقيق شروط إطلاق هكذا مسار تتطلب إعادة تنظيم السلطة (سلطة الدولة)، وكذلك وظائف المؤسسات المجتمعية، وصولاً إلى إعادة تنظيم وبلورة القيم والمعايير المعتمدة لوظائف هذه المؤسسات. ومسار الانتقال الديمقراطي بحد ذاته ليس ضماناً لتسوية تعارض المصالح بصورة سلمية، كما أن مجرد المشاركة بين القوى الممثلة لهذه المصالح لا يكفل حواراً وانفتاحاً وقبولاً للرأي الآخر، وهو الأمر الذي يعيد طرح موضوع النظام السياسي وقدرته على توفير آلية المشاركة وحرية التعبير والتمثيل؛

- لا بد من الإشارة أن إحدى مزايا الحراك الشعبي الأخير هي غلبة الوسطية. فحتى الذي فاز في تونس من الإسلاميين أو غيرهم، غلب على خطابهم الوسطية والاعتدال، في حين أن خطاب التطرف والتعصب من أين أتى يمكن أن ينحسر، وهذه المسألة تتوقف اليوم على ما سيحصل في مصر والى أين ستتجه سفينتها؟ ولا بد من رد الاعتبار لمبدأ المواطنة والمساواة

والتقدم الاجتماعي، خصوصاً وأن البلدان العربية لا تعيش في جزيرة معزولة، بل أنها في صلب العواصف والمصالح الدولية، وتلك سمات عالمية تمثل المشترك الإنساني؛

- إن عملية التغيير والانتقال الديمقراطي ستطرح الكثير من القضايا مثل الموقف من الأقليات والتنوع الثقافي، لا سيما الديني والطائفي والقبلي والإثني. فمثلاً برزت المسألة الدينية في مصر (مشكلة الأقباط)؛ والإثنية (مشكلة الأكراد)، والطائفية والمذهبية (السنة والعلويون والدروز)، والدينية (مشكلة المسحيين) في سوريا؛ ومشكلة العشائرية وكذلك المناطقية (في ليبيا)؛ وفي اليمن مشكلة الجنوب ومشكلة الحوثيين وكذلك المشكلة القبلية. وستبرز قضية المرأة ودور الشريعة، خصوصاً وأن هناك صراعاً بين الإسلام السياسي والعلمانيين، وبين المحافظين والليبراليين والتقدميين، وبين التيار الوطني والتيار الاغترابي. ومثل هذا الأمر سيطرح شكل الدولة: هل هي دولة بسيطة أم مركبة؟ أي لا مركزية أو حتى فيدرالية، بتوزيع الصلاحيات بين السلطات الاتحادية وبين السلطات المحلية. علماً بأن هناك التباساً بين مفهوم الفيدرالية وغيره من المفاهيم التي قد تصل إلى الانفصال أو التقسيم، الأمر الذي يحتاج إلى تحديد المفاهيم بما لا يؤدي إلى الإساءة إلى النظام الفيدرالي المتطور والذي يعيش في ظله أكثر من 40 في المائة من سكان العالم، ونحو 25 بلداً كبيراً ومؤثراً، وبما يعزز من المسار الديمقراطي بحيث لا يؤدي إلى تفتيت الكيانات القائمة بدعوى رفض المركزية التي توجد صورة مشوهة عنها مثلما هي أنظمة العديد من البلدان العربية؛

- إن الاستبداد السياسي مرده في معظم دول المنطقة إلى ضعف شرعية هذه الدول من الناحيتين الدستورية والتاريخية. وكي لا يتم الوقوع في استبداد جديد لدى محاولة البحث عن شرعية دستورية، لا بد من العمل على إيجاد تسوية بين المؤسسات المدنية والهيئات الأهلية في المجتمعات، وذلك بهدف الوصول إلى هيكلية تنظيمية للمشاركة تؤمن توازن المصالح وحماية المسار الديمقراطي بوسائل سلمية. ومن هنا أهمية التعمّق في دراسة الحركات الاحتجاجية كتمهيد ضروري لمعرفة توجهاتها نحو التغير الديمقراطي؛

- بلغت حدة الانقسامات في بعض دول المنطقة، مثل لبنان والبحرين والعراق، مستوى الفرز المؤسسي، بمعنى أن مؤسسات عامة أصبحت قائمة بوظائف خاصة بمصالح طائفية، وهو الأمر الذي يستدعي جهوداً حثيثة لتغيير هذا الواقع المناهِض لبناء الدولة المدنية والمتعارض مع شرعية مؤسساتها ودورها في إدماج قوى المجتمع وفئاته المختلفة. لذلك، ينبغي إتاحة فرص التعامل مع التجاوزات على الحقوق والحريات وإيجاد التسويات المناسبة والعادلة، بعيداً عن المزايدات الكلامية التي تستهدف إقصاء الآخر وليس قبوله كشريك في الوطن. فالطائفية كإحدى صِيَغ الاستقطاب على سبيل المثال، هي بحد ذاتها متعارضة مع قيم ومعايير العدالة وحكم القانون؛

- ليس بمقدور الحكومات الجديدة الاستجابة سريعاً إلى متطلبات القوى المتعلمة، أو تلك القوى التي أصبحت قادرة على المطالبة بتحسين واقعها المعيشي، وخاصةً ما يتعلق بالخدمات الأساسية. لذلك، من الضروري السعي إلى المواءمة بين الضغوط القابلة للاستجابة، أي التي يمكن تبنيها في الأجندات الحكومية، وبين الضغوط التعجيزية التي وإن تم تبنيها لن تكون هناك قدرات مؤسسية أو مادية لتلبيتها. والأهم من ذلك، هو انفتاح قوى التغيير على نوعية الخدمات العامة المطلوب توفيرها، وليس مجرد الحصول على هذه الخدمات. فإنشاء المرافق العامة وتأمين سياسات وبرامج توفير الخدمات لا يعني أن نوعية الخدمات هي بالجودة المرغوبة وبمستوى التغطية الشاملة. وبناءً عليه، فإن تركيب السكان وتوزيع الثروة

والاستفادة من الخدمات العامة وقضايا المشاركة هي موضع نزاع متوقع في دول المنطقة التي شهدت الحركات الاجتماعية لإسقاط الأنظمة المستبدة؛

- رغم أهمية توافق كافة القوى الفاعلة في المجتمع على أهداف وبرامج عمل الانتقال الديمقراطي كمدخل لحل النزاع القائم، والذي قد يشهد فترات عنف شديد، فمن الأهمية ملاحظة موازين القوى والقدرات التي يمتلكها كل منها في دفع أو تعطيل مسار الانتقال الديمقراطي. ومن الأهمية الارتكاز إلى العوامل الداخلية بدايةً كتوفر مجتمع مدني قوي وقيادات كفوءة وقادرة على إدارة النزاعات والتفاوض والاستماع إلى الطرف الآخر وتبين نقاط الالتقاء المشتركة ونقاط الاختلاف؛

- جرت تغيرات كبيرة على التيارات الفكرية في الساحة العربية، خلال العقود الثلاثة الماضية، وأبرز هذه التيارات هي القومية واليسارية والليبرالية والإسلامية. فالإسلاميون المعتدلون منهم لا ينادون حالياً بدولة دينية ولا يصرّون على تطبيق الشريعة الإسلامية، بل يقولون بأنه لا دولة دينية في الإسلام، ولا يوجد إلا القليل جداً في القرآن والسنة ما يتعلق بالنظام السياسي، وبالتالي متروك للشعوب العربية أن تقرر نظامها السياسي؛

- هناك حاجة للاهتمام بالخيارات الاقتصادية لمسارات الدول العربية في الانتقال الديمقراطي وتحولات انجازه، بحيث لا يتم إغفال أصول الدخل المتفاوتة في الدول العربية، وطغيان الريعية، أو المدخل الريعي غير المنتج، على ميزانيات هذه الدول، وترسخ النقط كسلعة رئيسية، تُباع ولا تُنتِج، وتشكل بعداً أساسياً من أبعاد التخطيط القائم على اشتراك المواطن في عملية اتخاذ القرار؛

- إن كل من مواضيع المنتدى يصلح منفرداً لمتابعته، وفق مجموعةٍ من حلقات الحوار والمؤتمرات، بهدف الإيفاء بجوانبه المتعددة والمتغيرة. رغم ذلك، فإن المنتدى هو محاولة جيدة لمواكبة القضايا المطروحة بإلحاح في الواقع السياسي العربي والتي تفرض ثقلها على الواقعَين الاجتماعي والاقتصادي وترهنهما بتداعياته.

ثانياً- محاور المناقشة

ألف- قضايا الانتقال الديمقراطي

10- استُهلَّ هذا المحور بعرض لدراسة قدمها السيد أحمد بيضون حول "**قضايا الانتقال الديمقراطي: من إرث السلطانية المحدَّثة إلى التشييد المؤسسي للديمقراطية**"[1]. أكد هذا العرض على أنّ السمات التجديدية في حركات التغيير تظلّ مرهونة المصير باستدامة التعبئة الواسعة لحماية الديمقراطية وبالتمكّن من تنظيم للقوى يناسب المرحلة اللاحقة للاحتجاج، أي مرحلة البناء المؤسسي، وبحسن سياسة الانتقال إلى الديمقراطية. وهي، إلى ذلك، رهن بإمكان سياسة تنموية تتيح جذباً من هذا الباب أيضاً لأوسع قوى المجتمع إلى دائرة الخيار الديمقراطي. وخلص العرض إلى تعداد قضايا مرحلة الانتقال وإجراءاتها، وهي قضايا يحدوها فهم للديمقراطية يتصدّره بعدها الثقافي وما يضمره هذا البعد من تجاوز للمقوّمات الإجرائية، التي تفرض نفسها، إلى ضمان المشاركة المواطنية وإحقاق حقوق الإنسان. وأبرز هذه القضايا التي تؤدي معالجتها إلى تدعيم مسار الديمقراطية في الدول العربية، هي: (أ) فصل السلطات الذي يتحقّق باستقلال

(1) المرفق الخامس: ملخص تنفيذي عن الدراسة.

القضاء وبسيادة البرلمان المنتخب وحصانة أعضائه؛ (ب) تعزيز الحياد السياسي للإدارة العامّة تكويناً وممارسةً، وخضوع القوّات المسلّحة للسلطة السياسية والفصل بين الجيش وقوى الأمن الداخلي وإلزامها باحترام حقوق المواطنين وحرّياتهم وخضوعها للمساءلة الإدارية والقانونية؛ (ج) صَون حرّية الانتظام، بما في ذلك حرّية تكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات وهيئات المهن والأعمال؛ (د) ضمان نزاهة الانتخاب وحرّيته؛ (ه) تحرير الاتّصال والإعلام بصفته شرطاً لضمان الشفافية في المجال العامّ ولاستقامة المحاسبة؛ (و) التصدي للأمية، وهبوط مستوى التعليم العالي وملاءمته مع حاجات المجتمعات وأسواق العمل؛ (ز) إشراك أوسع الأوساط الاجتماعية في وضع السياسات وتنفيذها، وخصوصاً النساء والشباب؛ (ح) إعلاء صرح المواطنة، وفي المسألتين الطائفية والإثنية، وفي مسألة المساواة بين الجنسين؛ (ط) ترسيخ ثقافة الديمقراطية، والاهتمام بمسألة العدالة الانتقالية، والتركيز على الداخل في كل دولة والابتعاد، بالتالي، عن سياسة المحاور الهجومية.

11- وفيما يلي أبرز المسائل التي دار حولها النقاش:

- إن صعوبة التنبؤ بحركات التغيير التي قامت في الدول العربية لا تنفي أهمية التشخيص الذي توفر في أدبيات التنمية السياسية حول عمق المشكلات الاجتماعية وحدّة تأثيراتها التي أسهمت في إطلاق مثل هذه الحركات. كما أن تعطيل وظائف المؤسسات السياسية جراء عملية الانتقال الديمقراطي في العالم العربي لا ينفي أهمية البحث الجاد عن بديل للعنف والنزاع المتوقَّع حصولهما؛

- ما يجري حالياً هو ثورات عربية، وليست ثورة موحَّدة من حيث الأسباب والقوى المحرّكة والنتائج. وبناءً عليه، من المفيد التنبيه إلى أن لكل ثورة خصوصياتها المرتبطة بالبيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية لكل بلد. ولا يعني ذلك عدم وجود قواسم مشتركة إلا أن لكل مرحلة انتقالية ظروفها الخاصة التي تتحكم في كيفية معالجة المستجدات الداخلية والخارجية؛

- بالنظر إلى التجارب الديمقراطية العريقة التي شهدتها الدول المتقدمة، تتطلع البلدان العربية إلى الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية، ومن غياب "مشروعية" الدولة إلى إعادة بناء مجال سياسي تطالب القوى المساهمة فيه بوضع دستور وتنظيم الانتخابات وعملية التداول على السلطة، وهي جميعها مطالب ليبرالية تساهم بشكلٍ ملحوظ في الانتقال إلى الديمقراطية؛

- هناك تجارب ديمقراطية متنوعة يصعب اختزالها في نموذج مرجعي وحيد، حتى وإن كان هناك معايير كونية تتّسم بها النظم الديمقراطية. كما أن هناك التباساً بين الديمقراطية والليبرالية السياسية؛ فإذا كانت هذه الأخيرة تتمثل في وضع دستور متوافق حوله، وفي تنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وتأمين تداول سلمي على السلطة، فإن الاختيَّار الديمقراطي يتجاوز هذه المقترحات الدستورية لأنه يفترض توطين حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فضلاً عن أنه نمطٌ من التفكير وآليات للتدبير السلمي للنزاعات؛

- لا بد من طرح دور الشباب في مسار الانتقال الديمقراطي، وضرورة تمثيله في عملية الانتقال وفي الأنظمة التي يتم تأسيسها لهذه الغاية. كما ينبغي التركيز على الأدوار الحاسمة التي يضطلع بها الفاعل الاقتصادي في بناء الشراكات في عملية الانتقال الديمقراطي، وضرورة الانتقال من حالة سياسية تميزت بانعدام مشروعية الدولة إلى حالة مستقرة تتميز فيها الدولة باعتماد معايير الديمقراطية وتطويرها من خلال سياسات متكاملة وقدرات مؤهّلة لمواكبة هكذا تغيير؛

- بعد عقود من سياسات التدخل الخارجي دعماً لأنظمة الاستبداد، باعتبارها حارسة الاستقرار للمصالح الغربية، اختلف الأمر وأصبح الجديد في هذه السياسات هو تدخلها في تغيير موازين القوى لصالح حركة الشعوب العربية، دعماً لانتقالها الديمقراطي. ولقد فرضت حركة معظم الثورات والاحتجاجات العربية أجندتها الخاصة وشعاراتها وأهدافها وأساليب عملها على الجميع، وظلت خلال حراكها المتصاعد يقظة ومحافظة على استقلالها وقوتها وأمان دربها. أما حيث تكمن الملابسات الإقليمية والدولية في الثورات والاحتجاجات العربية، وحيث تخترق هذه الملابسات التركيبة السكانية المتعددة طائفياً أو قبلياً، فهناك احتمال بإجهاض نتائج الثورة أو الانتفاضة أو حرفها عن مسارها أو تأخيرها في تحقيق غاياتها؛
- إن الانتفاضات التي تشهدها الدول العربية حالياً هي بعيدة عن الشوفنية ومتقبلة للتعدد القومي والديني والثقافي. كما أنها تتسم بسمات مشتركة تعطي أسبقية للجانب السياسي على الاقتصادي والاجتماعي، وأسبقية للعامل الداخلي على الخارجي، وتركيزاً على أهمية الالتزام بسلمية الاحتجاج والتداول الديمقراطي للسلطة، وان تمثل ذلك بصور نسبية ومتفاوتة بحسب البلدان.

12- أما العرض الثاني الذي قدِّمَ في سياق المحور الأول، فتناول تجربة ناجحة في مسار الانتقال الديمقراطي بعنوان "**الاستقرار السياسي ودور المؤسسات الأمنية في إعادة بناء السلام في جنوب أفريقيا**"، قدمها السيد بيتر غاسترو[2]. وقد ركّز هذا العرض على أن عملية الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية هي عملية وثيقة الارتباط بتاريخ المجتمع وثقافته وتركيبته الاجتماعية الإثنية واقتصاده وحاجاته الإنمائية. ومن هذا المنطلق، فإن أبرز العوامل التي أدت إلى نجاح انتقال جنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصري، هي: (أ) الحاجة المتبادلة بين المواطنين البيض والسود لتحقيق السلام والاستقرار في المستقبل؛ (ب) إدراك القوى السياسية لأهمية إيجاد مخرج من أزمة الجمود السياسي؛ (ج) توازن القوى بين حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وحكومة دي كليرك مما ساهم في ازدياد فرص المفاوضات والتسوية؛ (د) وجود مجتمع مدني قوي حيوي من نقابات عمالية ووسائل إعلام ومنظمات حقوق إنسان الخ، إضافة إلى قطاع خاص، داعم لوضع دستور جديد، عن طريق المفاوضات؛ (هـ) وجود قادة سياسيين أقوياء مثل مانديلا، دي كليرك، بوتيليزي، كونستاند فيليون، كريس هاني؛ (و) مرحلة تحضيرية طويلة لإجراء الانتخابات ولتطوير السياسات وبناء الثقة؛ (ز) تحقيق اتفاق السلام الوطني مما سهل المفاوضات ووفر محفل محايد للجميع؛ (ح) ملكية وطنية في تصميم وإدارة عملية الانتقال مما عزز الثقة بين جميع الأطراف بأن المستقبل يُبنى على قواعد سليمة؛ (ط) ضغوطات دولية فرضت القبول بتنازلات بين القوى المتناحرة؛ (ي) وجود مؤسسات قوية في المكان المناسب لتحقيق إدارة فاعلة. وخلص العرض إلى تقديم دروس مستفادة من عملية انتقال جنوب أفريقيا، أبرزها: أن النزاع والعنف هما جزءان لا يتجزآن من الانتقال السياسي، ويتمثل التحدي في التوصل إلى توافق وطني بشأن احتواء النزاع والحد منه، ووضع مدونة للسلوك خلال الفترة الانتقالية؛ وأن الانتقال السياسي يتطلب الكثير من الوقت والتحضير لوضع سياسات وإجراء الانتخابات بشكل صحيح، واتخاذ خطوات لإصلاح الشرطة وإعادة تأهيلها؛ وأن يصاحب الانتقال السياسي انتقال وتغيير اجتماعي–اقتصادي؛ وأن تكون عملية الانتقال نتاج إرادة داخلية لتعزيز ملكية العملية، فالدستور، أو العقد الاجتماعي الجديد، يكون أكثر شرعية وإلزاماً حينما يشعر المجتمع أنه "منتج محلي".

(2) المرفق الخامس: ملخص تنفيذي عن الدراسة.

13- وفيما يلي أبرز المسائل التي دار حولها النقاش:

- لا يكفي أن تتضمن المرحلة الانتقالية إصلاح الدساتير والقوانين والمؤسسات السياسية فقط، بل أن تفرد حيزاً أساسياً للقطاع الأمني وإصلاح مؤسساته وإخضاعها لسلطة قوانين واضحة وشفافة تؤمّن المحاسبة والمساءلة؛
- لقد أثبتت التجارب أن المراحل الانتقالية الناجحة تأخذ وقتاً طويلاً للنضوج، وغالباً ما تتكون من مسار يتخلله العديد من الخلافات والجنوح نحو التنازع بين الفئات السياسية المختلفة. ولكن المؤكّد في ظل هذه الخلافات التي تشوب الانتقال إلى الديمقراطية، أنّ هناك العديد من الفرص التي يجب التنبه لها واقتناصها من أجل التفاوض والتفاهم على شكل الحكم الجديد؛
- إذا كان القاسم المشترك بين شعارات قوى التغيير هو التصدي للإقصاء ومنع الهيمنة والوصاية وتعزيز شرعية النظم، فإن الديمقراطية هي خيار مطلوب تطويره وحمايته لأنه يعبر عن إرادة الناس ويضمن المساواة بينهم ويتيح تداول سلمي على السلطة؛
- يرتكز دور السلطة في إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي على مثلث من المفاهيم مكوَّن من المواطنَة والعدالة الاجتماعية وحرية التنظيم. تروّج هذه السلطة قِيَم المواطَنة وتضمن تطبيقها من خلال مؤسسات الدولة وسيادة القانون ومكافحة التهميش وإحقاق المساواة، وتعزِّز العدالة الاجتماعية عبر تأمين أوسع مشاركة لفئات المجتمع المختلفة في صنع القرار وصياغة السياسات، كما تضمن حرية التجمع وتأليف الاتحادات والأحزاب وفق ما يلحظه الدستور والقانون وتحميه السلطة القضائية.

14- أما العرض الثالث في سياق المحور الأول أيضاً، فقدّمه السيد عطا البطحاني بشأن "**تجربة السودان المتعثرة في مسار الانتقال الديمقراطي**"[3]، وقد تركز العرض على مجموعة من المعوقات التي حالت دون الانتقال الديمقراطي في السودان، أبرزها: تأرجح ميزان القوى المصاحب لفترات الانتقال، وهشاشة الترتيبات الدستورية، وعجز الحكومات عن تحقيق وحدة الوطن والدولة المدنية والتنمية الاقتصادية، ونظام اجتماعي معقّد ومتباين إثنياً ودينياً وثقافياً، واقتصاد غير إنتاجي، وثقافة غير نقدية، ودولة شبه ريعية، ونمو حركة الإسلام السياسي، وحكم عسكري أجّج النزاعات المسلّحة. وتطرق العرض إلى أنّ مشروع السودان الجديد يشترك مع ما يواجه ما تطرحه قوى "الربيع العربي" من شعار للدولة المدنية الديمقراطية. ونسبةً للثقل النسبي للقوى الإسلامية (المحافظة والجديدة) في تشكيل المعارضة السودانية، فهي تتحدث عن دولة مدنية بمرجعية إسلامية، ويثير ذلك غموضاً وضبابية لا تقل عما يثيره مشروع السودان الجديد. كما أن الخريطة الطبقية للمعارضة هي هجين شامل يجد تعبيره السياسي في مواقف الأحزاب وقوى الوسط السياسي – الديني والحركات المسلّحة الزاحفة من الأقاليم المهمشة تجاه المركز. وبناءً عليه، تتفاوت الأطروحات السياسية لمواجهة النظام القائم: فهناك من ينادى بالعمل مع النظام (من داخله) للدفع باتجاه التغيير – ما يسمى بأحزاب النظام؛ وهناك من ينادى بتغيير في النظام، أو إقصاء على الأقل بعض أجنحة النظام – الصادق المهدي؛ وهناك من ينادى بضرورة إسقاط النظام كلياً. وحيال الدروس المستفادة مما يجري حالياً في بعض البلدان العربية من انتفاضات، يؤكد العرض صعوبة التنبؤ بانعكاساتها بالنسبة للمعارضة السودانية. وبذلك تبقى الأسئلة معلقة بشأن: هل تعلو نبرة نموذج "إسلام أردوغان" على نبرة نموذج "إسلام طالبان"؟ وإلى أي مدى سيستفيد النظام مما يجرى: هل تنبثق شريحة حاكمة تقود عملية التحول بنفسها أم سيصبح النظام ضحية

(3) المرفق الخامس: ملخص تنفيذي عن الدراسة.

للتحول؟ ولحين نضوج ظروف الإجابة على مثل هذه الأسئلة، لا بد من إيلاء عناية خاصة لبناء قدرات القوى الفاعلة في الانتقال الديمقراطي، والتركيز على تماسك مؤسسات وأجهزة الدولة، وضرورة التنسيق والتوافق بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، والاهتمام بمخاطر عملية الانتقال الديمقراطي التي يطرحها الواقع الراهن في السودان.

15- وفيما يلي أبرز المسائل التي دار حولها النقاش:

- في جميع الحالات التي تحدث فيها مراحل انتقال هناك مسألة المواطَنَة والهوية التي سرعان ما تبرز إلى السطح وتصبح العنصر الأساسي في تحديد اتجاه التغيير نحو الأفضل أو خلاف ذلك. أما الأمر الآخر الذي يبرز في المرحلة الانتقالية فهو الحاجة إلى مشروعية المؤسسات والنخب الجديدة والتي تنعكس بالتالي على القدرة في بناء الدولة. ويأتي جزء من تلك المشروعية عبر صياغة عقد اجتماعي جديد وبرنامج حكومي يعكس أهداف الانتفاضات وتطلعات القوى المعنية بها؛
- لا يمكن الحديث عن التحول الديمقراطي من دون الحديث عن الدولة، فالانفتاح السياسي يتطلب وجود اندماج اجتماعي وتوافقات سياسية ومجتمعية قائمة على دولة حديثة لها مؤسسات وتشريعات مبنية على الدستور؛
- لا بد من الإشارة إلى علاقة الدين بالدولة، ودور الأحزاب السياسية في العملية الديمقراطية. فالإسلام السياسي، وفق تجربة السودان، هو شمولي ويتوخى الهيمنة على المجتمع والتأثير على السياسات والقرارات المجتمعية التي من شأنها أن تدفع بالمجتمعات قدماً وأن تعزز العملية الديمقراطية. الأمر الذي يستوجب تهيئة مؤسسات ديمقراطية قادرة على مواكبة عملية الانتقال الديمقراطي بمعزلٍ عن تأثير المؤسسات الدينية والأحزاب السياسية المتهمة بالتركيز على الترهيب السياسي.

باء- مشكلات الانتقال الديمقراطي

16- تركز هذا المحور على عرض قدّمه السيد جيلبير ضومط بشأن موجز الدليل التوجيهي حول "**بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي**"[4]. وأشار العرض أن هذا الدليل يشكل مرجعاً إرشادياً لضمان الشراكة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني في صنع السياسات العامة، ويعتمد على مراجع علمية وأبحاث وتجارب دولية يمكن استفادة الدول العربية منها في مرحلة انتقالها الديمقراطي، وخاصة من حيث القدرات المطلوبة لمواجهة مشكلات الانتقال الديمقراطي والحفاظ على مساره السلمي. وبناءً على العديد من التساؤلات حول شكل النظام الديمقراطي الأنسب لإدارة التنوع والإختلاف في الدول المعنية، ونوعية القيادات والأحزاب السياسية المناسبة لتأدية هذا الدور، وماهية الأولويات التي يجب معالجتها لضمان مسار سلمي للعملية الديمقراطية، طرح الدليل عشر كفاءات تتطلبها الشراكة في إدارة الحكم الديمقراطي، موزعةً على المجالات والقضايا التالية: (أ) القيادة السياسية النزيهة والرائدة لإدارة مسار العملية الديمقراطية؛ (ب) صياغة السياسات العامة التي من شأنها معالجة القضايا والمشكلات بشكل مبدع وتشاركي؛ (ج) بناء التحالفات في صنع السياسات العامة بما يعزز الشراكة بين الجهات المعنية ويوفر فرص نجاح تطبيقها؛ (د) مراحل بناء المؤسسات العامة وشروط فعاليتها؛ (هـ) استراتيجيات التدخل الإصلاحي؛ (و) الشفافية والمحاسبة في النظام

(4) المرفق الخامس: ملخص تنفيذي عن الدراسة.

الديمقراطي؛ (ز) مراحل وشروط نجاح الحوار وبناء التوافق حول القضايا العامة؛ (ح) مشاركة المجتمع المدني في مسار العملية الديمقراطية؛ (ط) التنمية المحلية واللامركزية الإدارية؛ و(ي) استراتيجيات التواصل والإعلام الاجتماعي. وتنقسم هذه الكفاءات إلى عشرة محاور، يتألف كل منها من أبرز التعريفات المنسجمة مع الواقع العربي، بالإضافة إلى مخططات الجلسات التدريبية وأدوات عمل تحليلية أو تخطيطية أو تنظيمية لتسهيل عملية نقل المعرفة.

17- تطرق نقاش المشاركين بشأن الدليل التوجيهي إلى القضايا الأساسية التالية:

- كثيراً ما قاد الخلط بين مفاهيم الدولة والسلطة السياسية ونظم الحكم إلى احتكار النخب الحاكمة للدولة وكأنها مجرد سلطة سياسية، والى مصادرة الكيان الوطني برمته وكأنه ملكية خاصة وحصرية للحزب الحاكم أو العائلة الحاكمة. وكثيراً ما قاد مثل هذا الخلط بعض المعارضات السياسية العربية إلى التآمر على كيان الدولة ووحدتها ومؤسساتها من أجل إسقاط نظام سياسي لا تريده، كما حصل في كل من العراق والسودان. وبناءً عليه، فإن دليل الاسكوا التوجيهي لبناء قدرات الشراكة في الحكم هو إضافة سياسية مفيدة في إزالة لبس وغموض المفاهيم وتماهي الأدوار والوظائف؛

- من المفيد أن يتضمن الدليل مدخلاً يبيّن أهميته ومهامه والفئات والنخب المستهدفة منه، وأن يعيد النظر في بلورة المفاهيم الأساسية بطريقة مفتوحة للمقاربات التطبيقية، وأبرز هذه المفاهيم الأساسية، هي: الدولة، والسلطة السياسية، والنظام السياسي، والشراكة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والقوى السياسية الحزبية، والهوية الوطنية الجامعة، والتنمية المحلية، واللامركزية، والشريعة مقابل الفقه، والقائد السياسي، وغيرها. ومن المفيد أن يلحظ أيضاً، انحيازاً لشروط بناء الدولة المدنية التي تقوم على الحقوق وسيادة حكم القانون والمواطَنة، وذلك بديلاً عن النخب الحاكمة التي عاثت فساداً في الدولة، ثم النخب المعارضة التي لا تملك مشروعاً سياسياً بديلاً، ثم العصبيات المحلية الطائفية والمذهبية والعشائرية المطالبة بحصص في السلطة؛

- عند معالجته موضوع المثلث الخاص بالحكم الصالح، يركز الدليل على مؤسسة الدولة والمجتمع المدني، مع غياب التركيز على دور القطاع الخاص الذي ذُكر بصورةٍ عرضية على الرغم من أن القطاع الخاص يعتبر ركناً أساسياً من أركان المثلث. كما لا ينبغي إغفال الإشارة إلى أهمية أن يكون العمل في المجتمع المدني أقرب للطوعية منه إلى العمل المدفوع الأجر نظراً لكون بعض المنظمات التي تدّعي الانتساب إلى المجتمع المدني هي مؤسسات بعيدة كل البعد عما بدا بالدليل القاطع مصدراً للإثراء غير المشروع؛

- ضرورة تحقيق التوازن بين مسألة الكفاءة ومسألة الأداء، وبنفس الاتجاه تحقيق التوازن بين الجوانب التقنية للدليل والجوانب المتعلقة بالإجراءات المعنية بتطبيقه، بغية تأكيد وبناء التعاون بين الأطراف ومتابعة تراكم الخبرات. كما يجب التركيز على فكرة الشراكة التعاقدية بين المواطنين والمؤسسات والدولة ومختلف القطاعات فيها، مع العلم أن عملية بناء قدرات كل طرف من هذه المؤسسات والجهات إنما يستدعي إيجاد أدوات وأساليب وقنوات للحوار الفعال ومأسسة هذه القنوات؛

- في ما يخص الكفاءة الأولى الواردة في الدليل حول "القيادة السياسية النزيهة والرائدة"، ينبغي الإشارة إلى "ثلاثية فيبر" القائمة على التراث والتقاليد، والزعامة الكارزمية، والعقلانية القانونية؛ وأيضاً ثلاثية "أستون" المرتكزة على الزعامة الشخصية، والإيديولوجيا، والشرعية؛

بالإضافة إلى ثلاثية "كارل دويتش" التنموية القائمة على العنصر الدستوري، وعنصر التمثيل، وعنصر الإنجاز. وفيما يتعلق بالكفاءة السادسة حول "الشفافية والمحاسبة في النظام الديمقراطي"، وتحديداً في إطار الركيزة الثالثة حول "مشاركة مؤسسات الدولة والجهات غير الحكومية"، فقد اعتمد الدليل على ست دوائر أساسية لبيان نظام المشاركة، في الوقت الذي توصل فيه الفكر المعرفي للنزاهة والشفافية عن ابتكار 13 عموداً بديلاً عن الدوائر أعلاه هي: "التشريع، التنفيذ، القضاء، القطاع العام، أجهزة تنفيذ القانون، هيكل الإدارة الانتخابية، أمين المظالم، جهاز الرقابة، أجهزة مكافحة الفساد، الأحزاب، الإعلام، المجتمع المدني، والقطاع الخاص". ويرتكز عليها جميعاً سقفٌ مؤلف من ثلاثة أجزاء هي سيادة القانون، والتنمية المستدامة، ونوعية الحياة. مع الإشارة إلى أن هذه الأعمدة تستند إلى قاعدة رصينة مؤلفة من القواعد السياسية-المؤسسية، والاجتماعية-السياسية، والاجتماعية-الاقتصادية. وفيما يخص نظام اللامركزية الذي طرحه الدليل ضمن الكفاءة التاسعة، فمن المجدي التشديد على الصلاحيات ذات الصلة باللامركزية الإدارية خوفاً من تعزيز نزعات الانفصال كما حصل في العراق؛

- لم يتضمن الدليل إشارة إلى الفاعل الاقتصادي ومدى تأثيره على مسار الانتقال الديمقراطي، خاصةً وأن الإعاقة الأساسية أمام التنمية وإتاحة الخيار الديمقراطي هي الإعاقة المعنية بالخيارات الاقتصادية التي قد توسع أو تحدّ من المشاركة العامة؛
- إن الشعوب التي تحتاج إلى الوعي للنهوض بأعباء المرحلة الانتقالية هي شعوب تقوم بثورات وانتفاضات يُبنى عليها الكثير من مقومات الوعي والقدرة على المشاركة في صنع القرار. لذلك، فإن إشارة الدليل إلى أن "إيجاد قيادة سياسية نزيهة ورائدة إنما يرتبط بالعمل على إثارة وعي شعبي عام يعزز ممارسة النزاهة من خلال تأطير حزبي ونقابي"، هي إشارة بحاجة إلى المراجعة وإعادة النظر؛
- إن دليل "بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي" لن يُطبَّق بصيغة الوصفة الجاهزة لحالات بعينها أو دول دون أخرى أو جماعات ومؤسسات محددة، بل هو كناية عن توجهات للتعامل مع كفاءات مطلوبة لإدارة الحكم التشاركي. وهو كغيره من الأدلة الإرشادية التي أعدتها الاسكوا، سيخضع إلى اختبار جدواه من خلال ورشات تدريب وحلقات عمل متخصصة لكي تتبلور مفاهيمه ومصطلحاته ويتعزز ارتباطه بعمل المعنيين بتطبيقه أو المستفيدين منه.

جيم- الوظائف المتغيّرة للجهات المعنية بصنع القرار

18- تناول المحور الثالث والأخير من المنتدى مجموعة متكاملة من الدراسات والنقاشات استهدفت تبادل الخبرات وتعزيز الوعي بشأن مستقبل الانتقال الديمقراطي وتوجهات العقد الاجتماعي الجديد والأدوار المتغيرة للفاعلين الاجتماعيين، وخاصة في الدول التي أسقطت فيها السلطة السياسية أو تلك التي تشهد حراكاً متواصلاً بهدف إسقاط السلطة.

19- وقد استهلّ هذا المحور بعرض لدراسة حول "**توزع السلطة ضمن سياق العملية الديمقراطية: الوظائف المتغيرة للجهات المعنية بصنعً القرار**"[(5)]، قدمه السيد محمد نور الدين أفاية. ركز العرض على طبيعة الفاعلين الاجتماعيين ودورهم في صنع عملية الانتقال، وعلى طبيعة عملية الانتقال التي تتميز بكونها

(5) المرفق الخامس: ملخص تنفيذي عن الدراسة.

متعددة الأبعاد يراعي الفاعلون فيها السياق العام الذي يميز حقلا سياسياً واجتماعياً. كما ركز العرض على تأكيد التفاعل والتكامل بين الفاعلين الداخليين وبين أدوار المنظمات الدولية والدول المتقدمة التي توفر التمويل. وبعد تناوله أدوار كل من الفاعلين الاجتماعيين وتأثير هذه الأدوار ومعوقات ممارستها وما تثيره من نزاعات في مسار الانتقال الديمقراطي، أكد العرض على أن هذه النزاعات يمكن إيجاد حل لها في "إطار حواري"، واستبعاد العنف، مادياً كان أم إيديولوجياً. ولحظ العرض أيضاً أن حلّ المشكلات والرهانات الاجتماعية لا يعتمد فقط على الدولة، وإنما على تجسيد السلطة الوطنية القادرة على تدبير نزاعات المواطنين بالحفاظ على المصلحة العليا، مما يستدعي تدخل فاعلين اجتماعيين سياسيين يتمتعون بالقدرات والإمكانيات لوضع معايير لحل هذه المشكلات والعمل على ترجمتها فعليا على أرض الواقع، وهو ما تم الإشارة إليه بـ"الحوكمة الديمقراطية". كما استنتج العرض أن مسار الانتقال الديمقراطي يتطلب ثلاثة شروط تأسيسية هي التالية: (أ) إرساء مؤسسات ديمقراطية تعمل على تطبيق المعايير التي تضمن الممارسة الديمقراطية؛ (ب) انخراط الفاعلين المشاركين في هذا المسار بالقيم المؤسسية للمجتمع الديمقراطي، التي تتمثل بالمساواة والحرية، ونبذ العنف، والقبول بـ "التنازع السلمي" القادر على اجتراح حلول ملائمة لتعزيز العملية الديمقراطية وتوطيد أركانها وثقافتها؛ (ج) إدماج كفاءات الأفراد ذوي القدرة على تكوين رأي حر، واحترام الآخر، وإدارة المناقشة من دون عنف أو مزايدة باسم المقدسات؛ و(د) وضع أطر مناسبة لتدبير النقاش السياسي والثقافي حول قواعد العيش المشترك وقيم المجتمع الديمقراطي، بهدف تعزيز ثقافة ديمقراطية فاعلة وإقرار مبادئ حقوق الإنسان، الأمر الذي يتطلب بدوره وعي الفاعلين الاجتماعيين وقدرتهم على خلق إطار مشترك لكل القوى السياسية والفئات الاجتماعية والتيارات الفكرية القابلة لتعميق قيم المجتمع الديمقراطي.

20- وقد تطرق نقاش المشاركين بشأن عرض هذه الدراسة إلى المسائل التالية:

- إن تحقيق المواطَنة، وتجاوز مجرد حقوق الفرد، يشكل أحدى ركائز تمكين الفاعلين الاجتماعيين قادرين من تأدية دور الحلقة الجديدة المفقودة في إيصال الحراك الاجتماعي نحو مسار ديمقراطي. كما أن المسألة في أداء أدوار ووظائف الفاعلين الاجتماعيين هي مسألة مصالَح وتفاعل على قاعدة ما تعنيه هذه الأدوار وأين تقع إمكانية اللقاء فيها أو بشأنها؛
- إن القوى المشاركة في الانتفاضات ليست بالضرورة منضوية ضمن تركيب المجتمع المدني بمعناه العلمي، بل هي مجموعات سكانية مختلفة الانتماءات والتوجهات تجمع بينها عوامل عدم الثقة بالحكومات وبأنماط المجتمع المدني المتداولة إلى حدٍّ بعيد. وبذلك، فإن هذه القوى هي مشروع جمعيات مدنية مقبلة، وإن كانت غير قائمة تنظيمياً في التركيب المجتمعي الحالي؛
- عندما تكون التحولات جزءاً من سيرورة التغيير الاجتماعي يمكن وصفها بالتحولات الباردة، إلا أن ما تشهده المنطقة العربية حالياً من تغييرات سريعة وعنيفة إنما هو كفيل بتوصيفه بالتغييرات "الساخنة" الناجمة عن حدّة التصدّعات الاجتماعية لجهة مواجهة الاستبداد بطرح بديله الديمقراطي، ومواجهة التهميش والتمييز بالتوجه نحو العدالة الاجتماعية، ومواجهة الاستغلال والمشكلات الاجتماعية بتصحيح مسارات التنمية؛
- إن فشل الدولة في تحقيق مشروعيتها ليس سوى عنوان لفشل المجتمع الأهلي وبُناه الأولية (الانتماءات القبلية والعشائرية والإثنية والمذهبية...) من التحول نحو مجتمع مدني ديناميكي ومتفاعل. ومما لا ريب فيه أن تسييس الدين بحد ذاته شكل أحد معوقات التحول نحو مجتمع مدني فاعل ومجتمع سياسي نشط؛
- من الضروري تحديد طبيعة الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين القادرين على مواجهة عملية الانتقال الديمقراطي وضبطه، مما يطرح أدوار مهمة لهؤلاء الشركاء الاجتماعيين كدور

المؤسسة العسكرية والارتكاز على بنيتها المنظمة والمتماسكة بالإضافة إلى دور السلطة القضائية؛

- إن التوتر القائم بين أدوار وأجندات القوى الخارجية، ومدى توافقها مع أهداف الانتفاضات في الدول العربية، لا يبطل أهمية تبني القيم التي تنادي بها هذه القوى الخارجية، كحماية المدنيين والمطالبة بالحريات وحقوق الإنسان. ويبقى هناك تجاذب حاصل بينهما، فالدور الداخلي له بالغ الأهمية في توجيه خيارات الدول المتقدمة، وفي إلزامها أحياناً بتوفير الدعم والمساندة لحركات التغيير؛
- لا توجد وصفات جاهزة للانتقال الديمقراطي، فلكل تجربة سماتها وخصوصيتها، ولكن ذلك لا ينفي أهمية استيعاب الدروس المستفادة من التجارب الأخرى وتبادل الخبرات بشأن آليات العمل وترتيب الأولويات.

21- أما عرض الدراسة الثانية المُقدّمة ضمن هذا المحور فقد تناول موضوع "**العقد الاجتماعي الجديد ومسار الانتقال الديمقراطي: توجهات أجندة الحوار الوطني في المنطقة العربية**"[6]، وقدمه السيد أمحمد مالكي. وقد تركز العرض على مقاربة خمس قضايا ذات أولوية في توجهات أجندة الحوار، أو العقد الاجتماعي العربي الجديد، لضمان سلامة الانتقال الديمقراطي المنتظر، هي التالية: إعادة بناء شرعية الدولة والسلطة، تقوية المؤسسات وتعزيز المشاركة، تأكيد الحقوق والحريات، إقرار المواطنة الكاملة وإشاعة العدالة الاجتماعية، وإنجاح المصالحة الوطنية. كما تناول العرض مجموعة من الأفكار للإضاءة على الفهم المشترك لمشروع العقد الاجتماعي العربي الجديد وفرص تحققه، واستنتج معالم الإصلاحات السياسية الواجب القيام بها في سيرورة الحوار من أجل الانتقال إلى الديمقراطية. وخلص العرض إلى جملة من الاقتراحات الأساسية لصياغة العقد الاجتماعي الجديد، وأبرزها: (أ) لا يمكن أن يكون بناء الدستور ناجعاً وضامناً لسلامة الانتقال الديمقراطي في البلاد العربية، إلا إذا كان ديمقراطياً بشكله ومضمونه؛ (ب) أهمية إعادة بناء المؤسسات، من برلمان وحكومة وقضاء، وفقاً لروح الدستور المُصاغ بالتوافق، واستناداً إلى ضرورة اعتماد الفعالية والنجاعة والقدرة على الانجاز، أي كفاءة التعبير والاستجابة لمصالح الناس وتطلعاتهم؛ (ج) أهمية إقرار منظومة الحقوق والحريات دستورياً وقانونياً، والتأكيد على البعد الثقافي والتربوي في جعل القانون أداة فعالة لمساعدة الناس على الاستفادة من الحقوق والحريات المُتاحة لهم؛ (د) إقرار مبدأ المواطنة الكاملة وتوفير شروط إعماله، وإعادة ردم الفجوة بين الدولة والمجتمع، ورفع كل مظاهر التوتر بينهما، والتأكيد على خطورة استمرار تحالف الثروة والسلطة على استقرار المنطقة العربية ونموها؛ و(هـ) أهمية المصالحة الوطنية باعتبارها أساساً للإصلاحات السياسية ولتعزيز الحوار من أجل عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

22- وقد تطرق نقاش المشاركين، بشأن عرض هذه الدراسة إلى المسائل التالية:

- لا بد من تحقيق المصالحة الوطنية بصفتها مرتكزاً أساسياً لصيغة العقد الاجتماعي. وهنا، تُطرح إشكالية الأطراف والجهات غير المتبلورة من حيث الاتجاهات والأطر التنظيمية في المرحلة الانتقالية، والمقصود بهذه الجهات هم الناشطون الميدانيون، وخاصةً فئة الشباب الذين لا تتوفر لديهم هيئات تمثيلية فاعلة، وبالتالي سيترتب على هذا الغياب التمثيلي عدم استيفاء العقد الاجتماعي الجديد لطموحات كافة أطياف المجتمع وقواه المؤثرة؛

(6) المرفق الخامس: ملخص تنفيذي عن الدراسة.

- رغم مشاركة المرأة في الحراك الاجتماعي والسياسي الذي شهدته دول المنطقة العربية، لا يزال تمثيلها في المجالس الوطنية للمرحلة الانتقالية تمثيلاً ضعيفاً جداً. والمؤسف أن السّمة التي تطبع مرحلة ما بعد الانتفاضات هي مرحلة الصراع على السلطة التي تشهد إقصاءاً متعمداً للنساء عن مراكز صنع القرار. وهو الأمر الذي يطرح هشاشة الثقافة الديمقراطية، وخاصةً فيما يتعلق بمعايير وقَيم المواطَنة والمساواة؛

- إن شرعية القوى الاجتماعية المطالبة بالتغيير لم تتحقق بعد بشكل يبعث على الثقة بقدرتها على قيادة المرحلة الانتقالية، وذلك استناداً إلى إمكانياتها المحدودة في التمثيل الشعبي وتنظيم عملية المشاركة. كما يقف في وجه اكتساب الشرعية ضعف قدرة القوى الاجتماعية على إسقاط النظم السياسية بشكل كامل، وإن أدّى الحراك الاجتماعي إلى إسقاط رأس الهرم.

23- خلص المحور الثالث للمنتدى إلى عقد مناظرة حول دور الشركاء الاجتماعيين في الحفاظ على مسار الانتقال الديمقراطي[7]. وقد جاءت المداخلات ضمن هذه المناظرة لتجيب مداورةً عن وجهة نظر كل من الشركاء الاجتماعيين بشأن وظائفهم المرتقبة ورؤيتهم بشأن تحديات الشراكة في عملية الانتقال الديمقراطي.

24- وقد تركزت المداخلات والمناقشات المقدمة في إطار هذه المناظرة، على المسائل التالي موجزها:

(أ) وظائف الحكومات، قدمها السيد صلاح الدين الجورشي، وفق مداخلة ونقاشات، تركزت على شروط مطلوبة لنجاح هذه الوظائف، أبرزها: تنظيم الخدمات الأساسية؛ اتخاذ إجراءات عاجلة في عدد من القطاعات الحيوية؛ وضع آليات توافقية من شأنها أن تمهد لقيام نظام سياسي بديل؛ تقليص مرحلة غياب الشرعية الديمقراطية من أجل حماية الدولة من التفكك؛ التوصل إلى تسوية مع المؤسسة العسكرية لضمان خدمة الثورة؛ كسب ثقة القوى الثورية والقوى السياسية الأساسية والمجتمع المدني؛ الاعتماد على قيادات ذات خبرات عالية وسمعة جيدة؛ استيعاب المؤسسة الأمنية؛ تشريك المنظمات الفاعلة في المجتمع؛ طمأنة المؤسسات والأطراف الدولية وتحييد دول الجوار والقوى الإقليمية؛ وضع آليات للعدالة الانتقالية؛ مواجهة نزوع المواطنين نحو استضعاف الدولة؛ إعطاء مضمون اجتماعي لمختلف السياسات الجديدة؛ وتجنب استفزاز القوى الإسلامية؛

(ب) وظائف المجتمع المدني، قدمها السيد زياد عبد الصمد، وفق مداخلة ونقاشات، تناولت العوامل الذاتية للبيئة الممكّنة لوظائف المجتمع المدني، وأبرزها: الرؤية الواضحة بشأن الأبعاد الحقوقية والدور المناط بمنظماته وأهدافها وبرامج عملها؛ التشبيك والتعاون والتبادل المبني على ثقافة الاعتراف بالآخر؛ تنمية القدرات بأساليب تشاركية، بما يتلاءم مع تحديات إعادة بناء الدولة المدنية ومؤسساتها؛ المهنية في أداء المنظمات تعزيزاً لمصداقيتها وتفعيلاً لدورها وتحصيناً لاستقلاليتها. كما تناولت التحديات المشتركة التي لا بد من مواجهتها لكي يتحول المجتمع المدني شريكاً قادراً وقوياً، وهي: اعتراف السلطة بدور المجتمع المدني؛ ندّية العلاقة مع الجهات المانحة؛ التشبيك بين المنظمات نفسها؛ الشراكة مع وسائل الإعلام؛ منع الالتباس في العلاقة مع التيارات والأحزاب السياسية؛ الاستفادة من التنوع في القوى المجتمعية، بما فيها القوى الإسلامية؛

(7) المرفق السادس: ملخص المداخلات بشأن وظائف الجهات المعنية بمسار الانتقال الديمقراطي في الدول العربية.

(ج) وظائف الدول المتقدمة عرضها السيد أيمن أيوب، وفق مداخلة ونقاشات، تركزت على تشجيع هذه الدول لمجموعة من المبادئ العامة والأممية لأي نظام ديمقراطي، التي يمكن تلخيصها في قيام مؤسسات حكم تمثيلية منتخبة، وحق الجميع دون أي استثناء في المشاركة في تصميم وتشكيل وتفعيل تلك المؤسسات. أما أبرز التوجهات الخاصة بوظائف البلدان المتقدمة الداعمة لعمليات الانتقال الديمقراطي، فهي: التحقق من فاعلية أدوات ووسائل وبرامج المساعدة وإجراءاتها ومواءمتها مع الواقع المستجد؛ تنفيذ عمليات التخطيط والتصميم بشكل تفاعلي تشاركي والتوافق المسبق على شروط الاعتماد والتمويل وسبل التنفيذ ووسائله؛ توجيه برامج الدعم نحو الجوانب الأكثر تأثيراً، ولصالح كافة الأطراف والفاعلين دون استثناء؛ تنفيذ برامج الدعم من خلال الابتعاد عن الوصفات الجاهزة؛ التركيز على الحاجات والأولويات الحقيقية للمجتمعات المتلقية للدعم؛ تركيز عملية الدعم ومجرياتها على المدَيين المتوسط والطويل أكثر منه على الحدث الآني كالانتخابات؛ وبناء قدرات محلية ووطنية وإقليمية قادرة على مواجهة احتياجاتها لإتمام عمليات الانتقال الديمقراطي؛

(د) وظائف الإعلام، قدمها السيد مصطفى اللباد، بموجب مداخلة ونقاشات، تركزت على أهمية هذه الوظائف من حيث الانتشار والقدرة على تشكيل الرأي العام، وتغيير المفاهيم والأسس التي تقوم عليها العلاقات المجتمعية. وتشكل أدوات الإعلام الحديث كشركات التواصل الاجتماعي رافعة للإعلام التقليدي، من حيث احتوائها على مادة دسمة ومعلومات ينشدها هذا الإعلام كما جمهوره. في المقابل يشكل الإعلام التقليدي وسيطاً أساسياً لإنتشار مفاهيم الديموقراطية، التي تنادي بها الجماعات الناشطة على تويتر و"فايسبوك" بين أوساط غالبية شعبية، بعيدة في أسلوب حياتها وقدراتها الاقتصادية والثقافية عن جمهور الشبكات الاجتماعية. وتكمن الخطورة في حالة الدول العربية أن القدرات الإعلامية والإتصالية والإعلامية الجديدة لا تزال محتكرة من قبل أطراف الصراع الاجتماعي والسياسي القادرة على توظيفها سياسياً مثل الدول ذاتها، ورجال الأعمال، والتيارات السياسية المنظمة، خاصة التي تستفيد من المد الديني، بينما لا تزال الفئات الشعبية والتحديثية تناضل من أجل حريتها النقابية وتشكيل نقاباتها المستقلة وأحزابها المعبرة عن مصالحها وتوجهاتها السياسية؛

(ه) وظائف القطاع الخاص، قدمها السيد محمد عبد الواحد الميتمي، وفق مداخلة ونقاشات، أشارت إلى تأثر نشاط القطاع الخاص اليمني بشكل كبير جراء الثورة. حيث أن أعداداً كبيرة من المنشآت الصغيرة والأصغر، بلغت عشرات الآلاف بحسب تقدير الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، وكذلك المنشآت المتوسطة، أغلقت أبوابها وأعلنت إفلاسها. كما أن المنشآت الصناعية والتجارية الكبيرة قلّصت من أنشطتها بحوالي النصف تقريباً، وتم تسريح مئات الآلاف من العمال الذين انضموا إلى جيش العاطلين اليمنيين. وعلى المدى القصير، لا بد من دعم خارجي لا يقل عن خمسة بلايين دولار للحؤول دون فشل الحكومة الانتقالية وحدوث ثورة مضادة. ولقدً أنقسم القطاع الخاص بشأن موقفه من هذه "الثورة"، حيث أيّدها الجناح "التقليدي" من رجال الأعمال فيما وقف ممثلو الجناح "الجديد" الذي نشأ وازدهر في كنف النظام الراهن ضد الثورة ولصالح النظام. هذا وإن الطبيعة العائلية لمؤسسات الأعمال اليمنية تقلّص من دورها الاقتصادي والاجتماعي وخاصة في عملية صنع القرار، وتأسيس مبادئ الحوكمة، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. كما أن البيئة المؤسسية، السياسية والاقتصادية، الفاسدة المحيطة بقطاع الأعمال تعرقل آليات المنافسة الشريفة في السوق، وتحدّ من دور بارز للقطاع الخاص في صنع السياسات العامة الداعمة لعملية التنمية المستدامة. ومن المتوقع ان يتم الفرز السياسي والاجتماعي لمنتسبي القطاع الخاص بشكل واضح خلال الفترة الانتقالية، بحيث تؤدي منظمات رجال الأعمال أدواراً أقوى وأوضح في العملية السياسية والاقتصادية في المرحلة القادمة؛

(و) أما وظائف المنظمات الإقليمية والدولية، فقدمها السيد فريدريكو نيتو، بموجب مداخلة ونقاشات، تناولت مجالات تغطية الأمم المتحدة من حيث السلم الأهلي والحقوق والحريات والخدمات والمساواة والعدالة والتكنولوجيا وغيرها، كما تركزت على بعض المجالات الأكثر ارتباطاً بقضايا المنطقة العربية في توجهاتها نحو الديمقراطية، ومنها: تعزيز الثقافة الديمقراطية، بالتركيز على قدرة المجتمع المدني وتأثير دوره، والتزام القيادات السياسية؛ إتاحة المعلومات وترويج قيم ومعايير الحكم الديمقراطي وتعزيز آليات المشاركة؛ جمع صانعي القرار وقادة الرأي لعقد المؤتمرات وتنظيم المنتديات ووضع القرارات ذات التأثير على السياسات العامة؛ تعزيز القدرات المؤسسية للتنمية وتطوير الكفاءات والموارد البشرية؛ تقليص الفساد بالتركيز على دعم مستويات الأجور وتشديد قوانين وإجراءات المراقبة والمحاسبة؛ الاهتمام بقضايا التعليم والمعرفة والمهارة؛ تحسين كفاءة أنظمة الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان؛ الارتقاء بمكانة المرأة ودعم مشاركتها في صنع القرار.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

25- افتتح أعمال المنتدى السيد فريدريكو نيتو، مدير شعبة التنمية الاجتماعية، بكلمةٍ رحّب فيها بالمشاركين وأكّد اهتمام الاسكوا بمداولاتهم لتحقيق أهداف المنتدى في دعم مسار الانتقال الديمقراطي في دول المنطقة. كما ألقى السيد وليد هلال، رئيس قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة، كلمة الاسكوا التي تطرّق فيها إلى أهمية دولة القانون والمؤسسات التي تضمن المشاركة السلمية والحريات العامة وتدعم حقوق الإنسان. وركّز في كلمته على أهمية تعزيز الثقافة الديمقراطية بصفتها شرطاً أساسياً للإيفاء بمسار الانتقال الديمقراطي، وما يستتبع ذلك من برامج لبناء قدرات المؤسسات المعنية بحماية المسار الديمقراطي ودعم تطويره. كما ركّز على أهمية أن تكون هذه البرامج متعددة الجوانب ومتكاملة المستويات وقابلة للتنفيذ، وأن توفي بالاحتياجات الأساسية للتنمية السياسية والتنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية. كما أكّد على الدور الذي تضطلع به الشراكات بصفتها الآلية المطلوبة لمواكبة التغيير في أدوار الفاعلين الاجتماعيين وفي أساليب صنع القرار جراء الحراك الاجتماعي في دول المنطقة. وأشار السيد هلال أخيراً، إلى دور الأمم المتحدة كشريك أساسي لهؤلاء الفاعلين الاجتماعيين، والذي يمكن أن يتعزز من خلال مساهمتها في عمليات الإصلاح وبناء القدرات المعنية بدعم مسار الانتقال الديمقراطي، ومن خلال دعم النظم السياسية وتقديم خدمات الدعم الفني المطلوبة لمواكبة التغيير والتحديث الديمقراطي، بالإضافة إلى تنسيق المساعدات وبرامج الدعم التي تقدمها الجهات المانحة، وخصوصاً دعم مكانة المرأة في صنع القرار وتوفير ما يلزم إشراكها من أطر وظروف تمكينية وقدرات قيادية.

26- اعتمد الاجتماع منهجية المداخلات المركزة (عروض الدراسات والمناظرة) التي قدّمها خبراء من مختلف دول العالم، بحسب المحاور المطروحة، تلاها نقاش بين المشاركين استهدف تبادل الخبرات ونشر المعرفة وتسهيل إدارة المرحلة الانتقالية بشكل سلمي وديمقراطي. وقد انقسمت أعمال المنتدى إلى ثلاثة محاور رئيسية، بما فيها مناظرة حول دور الشركاء الاجتماعيين في الحفاظ على سياق الانتقال الديمقراطي. ركزت المحاور الثلاثة في مجملها على قضايا الانتقال الديمقراطي، بما فيها القضايا الملحّة التي تستدعي تشدداً في اعتماد ما يناسبها من نظم ومعايير ديمقراطية، بالإضافة إلى بناء القدرات وتوفير الظروف لمواجهة المشكلات والمعوقات الأكثر حدةً وتأثيراً على مسار الانتقال الديمقراطي، وصولاً إلى الوظائف المتغيرة للجهات المعنية بصنع القرار وإمكانية التوافق فيما بينها بما يضمن تسوية النزاعات سلمياً وحماية مسار الانتقال الديمقراطي. ويرد في المرفق الأول برنامج تنظيم أعمال الاجتماع، موزعاً بحسب الجلسات والمحاور.

ألف- الحضور

27- شارك في أعمال المنتدى قادة ميدانيون وناشطون سياسيون وممثلون عن حكومات ومنظمات مجتمع مدني ومراكز بحث وخبراء وهيئات أكاديمية وإعلامية، إضافة إلى ممثلي وكالات أمم متحدة ومنظمات إقليمية ودولية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير. كما ترد في المرفق الثاني نتائج تقييم المشاركين لأعمال المنتدى استناداً إلى ردودهم على الاستبيان الذي تم توزيعه بهذا الشأن.

باء- مكان المنتدى وتاريخ انعقاده

28- عقد المنتدى في مقر الاسكوا-بيت الأمم المتحدة، في بيروت-الجمهورية اللبنانية، وذلك يومي 23 و24 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

المرفق الأول

تنظيم الأعمال

الأربعاء 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011

9:30-9:00 **التسـجيل**

افتتاح المنتدى

9:45-9:30 - كلمة الاسكوا

المحور الأول: قضايا الانتقال الديمقراطي

رئيس الجلسة: السيدة ثناء عبدا الله، خبيرة في النظم السياسية، مصر.

10:15-9:45 - عرض دراسة بعنوان "قضايا الانتقال الديمقراطي"، السيد أحمد بيضون، مستشار شعبة التنمية الاجتماعية، الإسكوا

رئيس الجلسة: السيد ميتن هيبر، نائب رئيس جامعة بلكنت ورئيس قسم العلوم السياسية، تركيا

12:00-11:45 - عرض تجربة ناجحة في مسار الانتقال الديمقراطي بعنوان "الاستقرار السياسي ودور المؤسسات الأمنية في إعادة بناء السلام في جنوب أفريقيا"، السيد بيتر غاسترو، مستشار شعبة التنمية الاجتماعية، الإسكوا

12:45-12:00 - **مناقشة**

13:00-12:45 **استراحة**

رئيس الجلسة: السيد عبد الباقي شمسان، أستاذ علم الاجتماع، جامعة صنعاء، اليمن

13:15-13:00 - عرض "تجربة السودان المتعثرة في مسار الانتقال الديمقراطي"، السيد عطا البطحاني، مستشار جامعة الدول العربية

14:00-13:15 - **مناقشة**

15:00-14:00 غـداء

المحور الثاني: مشكلات الانتقال الديمقراطي

رئيس الجلسة: مجدي عبد الحميد، رئيس الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية، مصر

15:30-15:00 - عرض دليل توجيهي بعنوان "بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي"، السيد جلبير ضومط، مستشار، شعبة التنمية الاجتماعية، الإسكوا

16:30-15:30 **- مناقشة**

الخميس 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2011

المحور الثاني: مشكلات الانتقال الديمقراطي (تابع)

رئيس الجلسة: السيد لؤي حسين، كاتب وناشط، الجمهورية العربية السورية

9:45-9:30 - عرض دراسة بعنوان "توزع السلطة ضمن سياق العملية الديمقراطية: الوظائف المتغيّرة للجهات المعنية بصنع القرار"، السيد محمد نور الدين أفاية، مستشار، شعبة التنمية الاجتماعية، الإسكوا

10:30-9:45 **- مناقشة**

11:00-10:30 **استراحة**

المحور الثالث: الوظائف المتغيّرة للجهات المعنية بصنع القرار

رئيس الجلسة: السيد عبد الحسين شعبان، مدير عام مركز التوثيق للقانون الدولي الإنساني، العراق

11:15-11:00 - عرض دراسة بعنوان" العقد الاجتماعي الجديد ومسار الانتقال الديمقراطي: توجهات أجندة الحوار الوطني في المنطقة العربية"، السيد أمحمد مالكي، شعبة التنمية الاجتماعية، الإسكوا

12:00-11:15 **- مناقشة**

12:30-12:00 **استراحة**

منسقة المناظرة: السيدة ابتسام العطيات، أستاذة علم اجتماع، جامعة ساينت أولف، الولايات المتحدة

14:30-12:30 - مناظرة حول دور الشركاء الاجتماعيين (الحكومات، منظمات المجتمع المدني، قطاعات الأعمال والمهن، الإعلام والميديا الرقمية، لدول المتقدمة، والمنظمات الإقليمية والدولية) في الحفاظ على سياق الانتقال الديمقراطي. يشارك في المناظرة تباعا لتسلسل الشركاء الاجتماعيين كل من السيدات والسادة: صلاح الدين جورشي، زياد عبد الصمد، محمد الميتمي، مصطفى اللباد، أيمن أيوب، فريدريكو نيتو

المرفق الثاني[*]

قائمة المشاركين

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة مهى الخطيب
عضو مجلس الأعيان وناشطة في المجتمع المدني
خبيرة تنمية وسياسات عامة
خليوي: 962-777555772
بريد إلكتروني: mahakhatib1@gmail.com

السيد موسى شتيوي
مدير مركز الدراسات الاستراتجية
الجامعة الأردنية
هاتف: 962-6-5300100
خليوي: 962-79-5560676
فاكس: 9626-5355515
بريد إلكتروني: mshteiwi@css-jordan.org

مملكة البحرين

السيدة فوزية الخاجة
أمينة سر الاتحاد النسائي البحريني وعضو مجلس جمعية
أوال النسائية
هاتف: 973-17678947
خليوي: 973-39673713
فاكس: 973-17678927
بريد إلكتروني: fozalkaja@hotmail.com

الجمهورية العربية السورية

السيد خالد البيطار
المدير الوطني لمشروع منتدى المنظمات غير الحكومية
التنموبة في سوريا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي- سورية
هاتف: 963-116125026/320
فاكس: 963-116125026
خليوي: 963-933337127
بريد إلكتروني: k.bitar@syriatrust.org
Khaled.bitar@undpprojects.sy
khaled@ngoplatform.org

السيد لؤي حسين
رئيس تيار بناء الدولة السورية
هاتف: 00963944507106
بريد إلكتروني: louayhussein@gmail.com

السيدة منى غانم
سركرتير تيار بناء الدولة
هاتف: 95571422
بريد إلكتروني: mounaghanem@yahoo.com

جمهورية السودان

السيد حسن عبد العاطي
مدير المنتدى المدني
مدير مركز "EDGE" للاستشارات والبحث
هاتف: 249-912355545، 249-928440525
فاكس: 249-185332158
بريد إلكتروني: h_abdelati@hotmail.com
edgesudan@yahoo.com

السيد عطا البطحاني
مستشار جامعة الدول العربية
باحث واستاذ جامعي
جامعة الخرطوم
فاكس: 244-777017
خليوي: 0024-9912164226
بريد إلكتروني: a_battahani@gmail.com

جمهورية العراق

السيد عبد الحسين شعبان، باحث
مدير عام المركز الوثائقي للقانون الدولي الانساني
خبير مستقل، المكتب الاستشاري
هاتف: 961-1-859081
فاكس: 961-1-822379
خليوي: 961-3-140065 (لبنان)
962-795008722 (الأردن)
44-7899667499+ (لندن)
بريد إلكتروني: dr_shaban21@hotmail.com

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

جمهورية العراق (تابع)

السيد عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود
مدير الشؤون الإدارية/جامعة النهرين
باحث أقدم/المنظمة العربية لمكافحة الفساد
خليوي (العراق): 964-7901591218
خليوي (لبنان): 961-70-358742
بريد إلكتروني: emad.phd@gmail.com

السيد عدنان ياسين السيد مصطفى
إستشاري في وزارة التخطيط- بغداد
استاذ جامعي- جامعة بغداد
هاتف: 964-7901190971
964-7712826426
بريد إلكتروني: yasinadn@yahoo.com

السيد محمد علي أحمد بابا الجباري
مدير مؤسسة التنمية بلا حدود - DWBI
خليوي: 964-7701314506
هاتف: 964-7481107210
بريد إلكتروني: mohamedalipapa@gmail.com

السيد محمد جاسم محمد الربيعي
عضو مجلس محافظة بغداد/عضو الهيئة التنسيقية لمجالس المحافظات، رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي
خليوي: 964-7901905595
بريد إلكتروني: Rub_moh@yahoo.com

السيد ثامر عبد الواحد على السوداني
عميد معهد اعداد المدربين في هيئة التعليم التقني
رئيس لجنة تفعيل المجتمع - بغداد
هاتف: 964-7902966095
بريد إلكتروني: Thamerali2004@yahoo.com

دولة الكويت

السيدة ريم الصباح
مدير عام مؤسستي "فيرست انتربرايز" (First Enterprise) و"كوالتي ستريم" (Quality Stream) للاستشارات الإدارية والمالية
هاتف/فاكس: 965-25750017/965-25750016
خليوي: 00965-97130474
بريد إلكتروني: reem@qualitystream.com.kw

فلسطين

السيد أمين علي ابراهيم عنابي
مدير عام مديرية الشؤون الاجتماعية - رام الله
هاتف: 972-2-2405640/2986306،
0598924488
خليوي: 972-599842119
فاكس: 972-2-2405642، 2956277
بريد إلكتروني: amininabi@hotmail.com

السيد نادر سعيد فقهاء
رئيس المركز العربي للبحوث والتنمية - أوراد
هاتف: 970-22950957/22959739
فاكس: 2950958
خليوي: 970-599204527
بريد إلكتروني: nader@awrad.org

الجمهورية اللبنانية

السيد رغيد الصلح
كاتب في العلاقات الدولية وقضايا الديمقراطية، مستشار في مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية
خليوي: 961-3-972793
بريد إلكتروني: raghidelsolh@yahoo.com

السيدة دلال البزري
باحثة وكاتبة
مجلة "نوافذ"
هاتف: 961-1-303284
خليوي: +961-70-660423
بريد إلكتروني: dalal.elbizri@gmail.com

السيد أحمد بيضون
باحث اجتماعي
هاتف: 961-1-343478
خليوي: 961-3-263604
فاكس: 961-1-749359
بريد إلكتروني: beydouna@cyberia.net.lb

السيد منير مهنا
مدير مركز الخدمات الإنمائية في منطقة راشيا الوادي
وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان
هاتف/فاكس: +961-8-591106
خليوي: +961-3-250851

بريد إلكتروني: mounir064@gmail.com

الجمهورية اللبنانية (تابع)

السيدة منى فياض
أستاذة علم نفس، الجامعة اللبنانية
هاتف: 961-1-737808
خليوي: 961-3-759053
بريد إلكتروني: jaf@cyberia.net.lb
monafayad@hotmail.com
mona.fayadh@gmail.com

السيد جلبير ضومط
مدير مركز "بيوند" للاصلاح والتنمية
هاتف: 961-71-950952/5-950952
05-456040
خليوي: 961-3-227673
بريد إلكتروني: gilbertdoumit@gmail.com
gilbert@beyondrd.com

السيد زياد عبد الصمد
المدير التنفيذي في شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية
هاتف: 961-1-319366
خليوي: 961-3-360315
فاكس: 961-1-815636
بريد إلكتروني: ziadas@gmail.com
abdel.samad@annd.org

السيد داوود ابراهيم
أستاذ في مادة الصحافة
الجامعة اللبنانية
هاتف: 01-379030
خليوي: 03-820915
بريد إلكتروني: dawoodib@gmail.com
David-ib@hotmail.com

السيد روجيه خوري
المدير التنفيذي للمركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة
خليوي: 00961-3-409064
بريد إلكتروني: rkhoury@arabruleoflaw.org

جمهورية مصر العربية

السيد ابراهيم مكرم بباوي
الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية (CEOSS)
هاتف: 202-26221436، 202-26221425/6/7
فاكس: 202-26221437
بريد إلكتروني: ibrahim.makram@ceoss.org.eg

السيدة فاطمة خفاجي
عضو مجلس إدارة تحالف النساء العرب
مستشارة في شؤون المرأة
هاتف: 2012-3135990، 23939899
فاكس: 23936820
بريد إلكتروني: fatemah.khafagy@gmail.com

السيد مصطفى اللباد
مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية
هاتف: 202-35726142
بريد إلكتروني: ellabbad@sharqnameh.org

السيدة ثناء فؤاد عبد الله
باحثة
هاتف: 20222586500
بريد إلكتروني: thana_fouad@hotmail.com

المملكة العربية السعودية

السيدة مها الشيخ
مديرة مشروع، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)
هاتف: 966-1-4418888
خليوي (لبنان): 71-726620
فاكس: 966-1-4412962/63
بريد إلكتروني: alalshaikh@hotmail.com
al-shaikh@agfund.org

الجمهورية اليمنية

السيد محمد الميتمي
مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية
ممثل مؤسسة "صلتك" في اليمن
هاتف: 967-1-427570/1، 0096773665558
00967777757684
فاكس: 967-1-427572
بريد إلكتروني: nalmaitam@yahoo.com
malmaitami@iutt.info

السيد عبد الباقي شمسان قائد
أستاذ علم الاجتماع، كلية الاداب
جامعة صنعاء
خليوي: 967-736281281،
967-771200181، 967-770023464
بريد إلكتروني: fanon107@yahoo.com

الجمهورية اليمنية (تابع)

السيد فؤاد تاج الدين الصيادي
مسؤول في شؤون الرصد والتخطيط والتقويم
مشروع "إيفاد" - البنك الدولي
هاتف: 967-4-408107/407607
خليوي: 967-733702726/777407607
فاكس: 967-4-408107
بريد إلكتروني: fuaadsyyadi@yahoo.com

السيد أحمد يحيى علي الحسن
رئيس فريق دعم اللامركزية والتنمية المحلية
مشروع الأشغال العامة
هاتف: 967-777466038
فاكس: 967-1-407353
بريد إلكتروني: ahmedyali@yahoo.com

السيد فؤاد الصلاحي
استاذ علم الاجتماع السياسي - جامعة صنعاء
الجمهورية اليمنية
هاتف: (اليمن): 967-771350321
(مصر): 201-271999693
بريد إلكتروني: alsalahi2008@gmail.com
alsalahi_fuad@yahoo.com

الجمهورية التونسية

السيدة ثريا التيجاني
محامية لدى الاستئناف، وعضو في الهيئة الإدارية
للجمعية التونسية لقانون التنمية
هاتف: 00216-71288009
خليوي: 00216-98504785
فاكس: 00216-71288009
بريد إلكتروني: Thouraya.ahmed@gmail.com

السيد صلاح الدين الجورشي
إعلامي وكاتب وباحث سياسي
رئيس منتدى الجاحظ
هاتف: 21698645707
بريد إلكتروني: sjourchi@yahoo.fr
saidanadhmi6@gmail.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الدكتور عمّار جفال
رئيس مركز الماجستير للدراسات المغربية،
فرع العلوم السياسية
جامعة الجزائر
هاتف: 00213-662826248
فاكس: 00213-21517253
بريد إلكتروني: djeffalammar@yahoo.fr

ليبيا

السيدة هدى المهدي عبد العزيز محمد
ناشطة اجتماعية معدة برامج اجتماعية وسياسية في القنوات الليبية - مدير مقابلات
خليوي: 2010-5583764 (مصر)
00218 -619098660 (ليبيا)
00218913629209، 002189922578661
بريد إلكتروني: bb14_14@yahoo.com

السيدة تهاني خليل
مهندسة معمارية
هاتف: 961-71942180
بريد إلكتروني: tahanikhalil@gmail.com

المملكة المغربية

السيدة فريدة بناني
أستاذة التعليم العالي في كلية الحقوق، مراكش
هاتف وفاكس: 212-524306467
خليوي: 212-661249468
بريد إلكتروني: Farida_bennani@hotmail.com

السيد أمحمد مالكي
أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش
هاتف/فاكس: 212524305790، 212524332060،
212524303265
خليوي: 212667644858
بريد إلكتروني: mhammedmalki@yahoo.fr

المملكة المغربية (تابع)

السيد محمد أفاية
استاذ فلسفة، جامعة محمد الخامس، الرباط
هاتف: 212-337731925
خليوي: 212-661305307
بريد إلكتروني: affaya.mn@gmail.com
affaya@yahoo.fr

الولايات المتحدة الأميركية

Mr. Peter Gastrow
Senior Fellow and Director of Programs
International Peace Institute
New York, NY 10017
Fax: +1-212-588-1580
Mobile: +1-917-446-8962
E-mail: gastrow@ipinst.org

الجمهورية التركية

Mr. Metin Heper
Director, Center of Turkish Politics and History
Vice Rector
Bilkent University
Phone: +90 (312) 2901213
290 1214, 266 4338
05322558166
Fax: +90 (312) 266 4152
E-mail: heper@bilkent.edu.tr

السيدة ابتسام العطيات
أستاذ مساعد في علم الاجتماع
جامعة ساينت أولف
الولايات المتحدة الأميركية
هاتف (عمان): 962-776422962
هاتف: (USA): 150-73019842
بريد إلكتروني: ibtesam73@yahoo.com

منظمات إقليمية ودولية

السيد محمود حافظ
مدير إدارة الشؤون الاجتماعية
المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
هاتف: 973-1-7570620، 973-1-7530754
فاكس: 973-1-7530753
خليوي: 973-3-9682666
بريد إلكتروني: mahmood.hafud@gcclsa.org

السيد راغد عاصي
مدير مشروع التنمية الاجتماعية والمحلية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: 00961-1-962495
فاكس: 00961-1-962491
بريد إلكتروني: raghed.assi@undp.org

السيد أيمن أيوب
مدير اقليمي، برنامج غرب أسيا وشمال أفريقيا
المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: +46-767618450/201-95148741
بريد إلكتروني: A.Ayoub@idea.int

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيد فريدريكو نيتو
مدير شعبة التنمية الاجتماعية
هاتف: 961-1-978417
فاكس: 961-1-981510
بريد إلكتروني: neto2@un.org

السيد وليد هلال
رئيس قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة
هاتف: 961-1-978406
فاكس: 961-1-981510
بريد إلكتروني: hilalw@un.org

السيدة نائلة حداد
مسؤول أول شؤون اجتماعية
قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة
هاتف: 961-1-978460
فاكس: 961-1-981510
بريد إلكتروني: haddad8@un.org

السيد أسامة صفا
مسؤول أول
قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة
خليوي: 961-3-820300
بريد إلكتروني: oussafa@gmail.com

السيدة لينا مكداشي
مسؤولة شؤون اجتماعية
قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة
هاتف: 961-1-978473
فاكس: 961-1-981510/511
بريد إلكتروني: mekdachi@un.org

السيدة نادين ضو
مساعدة باحث،
قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة
هاتف: 961-1-978405
فاكس: 961-1-981510/511
بريد إلكتروني: daou@un.org

السيدة أمل السالم
مساعدة إدارية
قسم التنمية الاجتماعية بالمشاركة
هاتف: 961-1-978427
فاكس: 961-1-981510/511
بريد إلكتروني: alsalem@un.org

السيدة رشا سلمان
مساعدة باحث
قسم السياسات الاجتماعية
هاتف: 961-1-978433
بريد إلكتروني: salmanr@un.org

المرفق الثالث

تقييم المشاركين للمنتدى

رغم توزيع استمارة تقييم المنتدى على المشاركين والتأكيد على ضرورة تعبئتها وتقديمها قبل نهاية المنتدى في اليوم الثاني، لكن 34 مشاركاً، من أصل 50 مشارك، هم الذين قدموا استمارات التقييم فقط. وفيما يلي عرض للردود على استبيان التقييم الذي تضمن آراء المشاركين وملاحظاتهم موزعة وفق الأبواب والأسئلة التالية:

(1) نوعية المنتدى

السؤال الأول: كيف تقيمون نوعية المنتدى بشكل عام؟

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
12 (36.3 في المائة)	15 (45.4 في المائة)	5 (15.1 في المائة)	1 (3 في المائة)	0

لم يجِب على هذا السؤال عدد (1) من المشاركين

(2) توقعات المشاركين

السؤال الثاني: ماذا كانت توقعاتكم من المنتدى؟

- التركيز على شروط الانتقال الديمقراطي ومدى تطابقها مع التجارب الواقعية في الدول العربية؛
- رصد تحديات المرحلة المقبلة وتنسيق الجهود في محاولة إيجاد الحلول المناسبة؛
- توسيع وتعميق المستوى المعرفي حول مسار الانتقال الديمقراطي؛
- تبادل الخبرات والتجارب واستشراف أفاق التغيير في المجال السياسي.

السؤال الثالث: هل تحققت توقعاتكم؟

نعم	لا	جزئياً
14 (42.4 في المائة)	0	19 (57.5 في المائة)

لم يجِب على هذا السؤال عدد (1) من المشاركين

(3) فائدة وجدوى المنتدى

السؤال الرابع:ما هو تقييمكم لجدوى المنتدى من الجوانب التالية:

سؤال 4-أ: أهمية الموضوع بالنسبة لمجال العمل والخبرة

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
17 (50 في المائة)	11 (32 في المائة)	5 (15 في المائة)	0	1 (3 في المائة)

سؤال 4-ب: المعلومات والمهارات المكتسبة التي تساعدكم في عملكم مستقبلاً

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
8 (24.2 في المائة)	16 (48.4 في المائة)	8 (24.2 في المائة)	1 (3 في المائة)	0

لم يجب على هذا السؤال عدد (1) من المشاركين

سؤال 4-ج: إتاحة المجال لتبادل المعلومات مع المشاركين/المشاركات الآخرين/الأخريات في الاجتماع

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
14 (41 في المائة)	14 (41 في المائة)	5 (15 في المائة)	1 (3 في المائة)	0

سؤال 4-د: إتاحة الفرصة لإقامة اتصالات عمل جديدة ومفيدة

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
12 (35 في المائة)	15 (44 في المائة)	5 (15 في المائة)	2 (6 في المائة)	0

سؤال 4-هـ: مدى الاستفادة من تبادل الخبرات والتجارب فيما بين المشاركين/المشاركات

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
8 (23.5 في المائة)	15 (44.1 في المائة)	10 (29.4 في المائة)	1 (3 في المائة)	0

(4) تنظيم المنتدى والوسائل المتوفرة

السؤال الخامس: كيف تقيمون جدوى المنتدى من الجوانب التالية:

سؤال 5-أ: مدى وضوح العروض المقدمة

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
10 (30.3 في المائة)	17 (51.5 في المائة)	5 (15.1 في المائة)	0	1 (3 في المائة)

لم يجيب على هذا السؤال عدد (1) من المشاركين

سؤال 5-ب: نوعية المادة المكتوبة التي وزعها المنظمون

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
13 (41 في المائة)	15 (47 في المائة)	2 (6 في المائة)	1 (3 في المائة)	1 (3 في المائة)

لم يجِب على هذا السؤال عدد (2) من المشاركين

سؤال 5-ج: الترتيبات التنظيمية لاجتماع الخبراء قبل وأثناء موعد انعقاده

جيد جداً	جيد	متوسط	سيء	سيء جداً
23 (67.6 في المائة)	7 (20.5 في المائة)	2 (6 في المائة)	0	2 (6 في لمائة)

(5) مدة اجتماع فريق الخبراء

السؤال السادس: مدة الاجتماع، كان ينبغي أن تكون:

أقصر	كما هي	أطول
0	24 (70.5 في المائة)	10 (29.5 في المائة)

إذا كانت الإجابة بأن تكون مدة الاجتماع أطول أو أقصر، ما هي بالتحديد الجلسة أو الجلسات التي كان ينبغي تقصيرها أو إطالتها في الاجتماع:

- ☐ إطالة جلسة قضايا الانتقال الديمقراطي؛
- ☐ إطالة جلسة عرض الدليل والعقد الاجتماعي الجديد؛
- ☐ إطالة جلسة التجارب الناجحة في مسار الانتقال الديمقراطي؛
- ☐ إطالة الجلسة الوظائف المتغيرة للفاعلين الاجتماعيين.

(6) المعارف المُكتسبة

السؤال السابع: هل سيكون بمقدوركم الاستفادة من المعلومات المكتسبة من الاجتماع في عملكم أو تقديم هذه المعلومات إلى اختصاصيين آخرين ضمن بلدكم أو مجتمعكم؟

إلى حد ما	كلا	نعم
9 (26.5 في المائة)	0	25 (73.5 في المائة)

السؤال الثامن: هل توصون بحضور اختصاصيين آخرين من بلدكم أو مهنتكم بحضور ورشات عمل مماثلة، إذا تم تنظيمها في المستقبل؟

إلى حد ما	كلا	نعم
0	0	29 (100 في المائة)

لم يجيب على هذا السؤال عدد (5) من المشاركين

(7) المشاركة في الاجتماعات:

السؤال التاسع: هل شاركتم في أنشطة عن نفس الموضوع لدى منظمات أخرى؟

كلا	نعم
13 (43 في المائة)	17 (57 في المائة)

إذا كانت الإجابة نعم، فما هو الموضوع، ما هي المنظمة، أين، ومتى:

- الأحداث الأخيرة في العالم العربي/الأفاق والتحديات أمام حكم القانون، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة ومعهد لاهاي لتدويل القانون، هولندا،2011؛
- الربيع العربي وتأثيراته وتفاعله مع دول مجلس التعاون، دار مركز الخليج، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 2011؛
- المصالحة الوطنية، منظمة التنمية والإغاثة، بغداد، العراق، 2008؛
- حل النزاعات والديمقراطية، بغداد، العراق، 2010؛
- المجتمع المدني ومسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، الاتحاد الأوروبي، تونس، 2011؛
- تطبيقات هيكلية في إطار الحوكمة الرشيدة، البنك الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة، 2011؛
- مقومات وشروط الانتقال الديمقراطي، جامعة كمبردج، بريطانيا، 2011؛
- وظائف المجتمع المدني في مسارات الانتقال الديمقراطي، منتدى المواطنية، الدار البيضاء، المغرب، 2011؛

- وضع مؤشرات قياسية للحوكمة الديمقراطية، المجلس الاقتصادي الأفريقي، أديس أبابا، أثيوبيا، 2000.

السؤال العاشر: هل تريدون أنشطة متابعة لهذا المنتدى هذا؟

كلا	نعم
1 (3 في المائة)	33 (97 في المائة)

إذا كانت الإجابة " نعم" فالرجاء تحديد نوع النشاط:

- ☐ بناء قدرات المشاركين مما يتح لهم إنشاء شبكة عربية تكون مرصد للتحول الديمقراطي في البلاد العربية؛
- ☐ تنظيم حوارات وطنية حول مواضيع الانتقال الديمقراطي والعقد الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والمواطنة؛
- ☐ التركيز على عمل المجتمع المدني في التغيير الديمقراطي؛
- ☐ تناول آليات فض النزاع سلميا في مراحل الانتقال الديمقراطي مع التركيز على كل بلد عربي على حدة؛
- ☐ متابعة النقاش حول الدليل الإرشادي لبناء قدرات الشراكة؛
- ☐ مناقشة دور الإعلام في عملية التغيير والانتقال والرقابة في الأنظمة القائمة والمرتجاة؛
- ☐ إصدار الدليل واستخدامه في تطوير القدرات والمهارات؛
- ☐ توسيع الدراسات في مجال الانتقال الديمقراطي.

السؤال الحادي عشر: هل لديكم أي اقتراحات لتحسين وتطوير اجتماعات مماثلة في المستقبل؟

- ☐ التركيز على التغييرات التي يجب اعتمادها في عملية الانتقال وتحديد كيفية إحداث ذلك؛
- ☐ دعوة المزيد من الشخصيات الشبابية العربية والتي ساهمت في الانتفاضات؛
- ☐ تحقيق توازن بين الدارسات التطبيقية والدراسات النظرية؛
- ☐ إشراك المزيد من الباحثين الخليجيين لعرض صورة أعمق عن واقع التحول الديمقراطي ومشكلاته في الخليج؛
- ☐ عقد مثل هذه الاجتماعات في بلد عربي مختلف كل مرة والإعلام عنها لكي تنتشر المواضيع المطروحة في الوسط الشعبي؛
- ☐ إضافة جلسة تتناول دراسة حالة لدولة تشهد انتقال في الوقت الحالي مما يتيح للخبراء التحقق من جدوى نظرياتهم بناءً على واقع هذه الدولة.

السؤال الثاني عشر: هل لديكم أي ملاحظات/تعليقات/أسئلة للإسكوا بشأن المنتدى؟

- ☐ المشاركة في المنتدى أفادت كثيراً؛
- ☐ توجيه شكر وامتنان لحسن إعداد وتنظيم المنتدى؛
- ☐ الدراسات كانت مميزة وشاملة فيما يخص مسار الانتقال الديمقراطي؛
- ☐ بث أعمال المنتدى إعلامياً والكترونياً كوسيلة سريعة لوصول المعلومات وتبادلها؛
- ☐ دعم تأسيس شبكة على الانترنت لاستمرار التواصل بين المشاركون وتنسيق جهودهم في متابعة قضايا المنتدى.

المرفق الرابع

قائمة الوثائق

العنوان
مذكرة توضيحية
جدول الأعمال
"قضايا الانتقال الديمقراطي: من إرث السلطانية المحدَّثة إلى التشييد المؤسسي للديمقراطية"
"الاستقرار السياسي ودور المؤسسات الأمنية في إعادة بناء السلام في جنوب أفريقيا"
"تجربة السودان المتعثرة في مسار الانتقال الديمقراطي"
"بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي"
"توزع السلطة ضمن سياق العملية الديمقراطية: الوظائف المتغيرة للجهات المعنية بصنع القرار"
"العقد الاجتماعي الجديد ومسار الانتقال الديمقراطي: توجهات أجندة الحوار الوطني في المنطقة العربية"

المرفق الخامس

ملخص تنفيذي بشأن الأوراق المقدمة في المنتدى

قضايا الانتقال الديمقراطي: من إرث "السلطانية المحدثة" إلى التشييد المؤسّسي للديمقراطية

إعداد السيد أحمد بيضون، باحث اجتماعي

1- تؤكد الدراسة أن طموحاً ديمقراطياً معلناً يجمع ما بين حركات التغيير في الدول العربية، فهي وليدة مرحلة من تطوّر الأنظمة القائمة والمجتمعات، وهي احتجاج، يتصدّره شعار الحرّية، على مراحل طويلة من الاستبداد والتهميش وقمع الحياة السياسية المستقلة عن السلطة ومن التمييز المختلف الوجوه. ثم إنها حركات اجتماعية كبرى تعبّأ لها مئات ألوف أو ملايين من الناس وعكست بتكوينها آية الأنظمة إذ سادها إلهام سلمي لم يُخرق إلا استثناءً أو اضطراراً وغلب على تنظيمها الطابع غير الشخصي وبقي العامل الحزبي ملحقاً فيها. وقد خالفت هذه الحركات أيضاً ما كانت تشيعه الأنظمة من تنبّؤ بهيمنة للأصولية الإسلامية المعادية للغرب ستجتاح المجتمعات إذا سقط الرادع الوحيد الذي هو الأنظمة القائمة نفسها. وظهر نفوذ كبير للإسلام الشعبي، ولأنواع من الأصولية المشار إليها، أبرزها المعتدل، ولكن لم تكن الأصولية هي القوة القائدة للحركات ولا هي بدت طاغية إلى الحد الذي يجعل انقلابها على الديمقراطية أمراً مرجّحاً. غير أن السمات التجديدية في حركات التغيير تظلّ مرهونة المصير باستدامة التعبئة الواسعة لحماية الديمقراطية وبالتمكّن من تنظيم للقوى يناسب المرحلة اللاحقة للاحتجاج، أي مرحلة البناء المؤسسي، وبحسن سياسة الانتقال إلى الديمقراطية. وهي، إلى ذلك، رهن بإمكان سياسة تنموية تتيح جذباً من هذا الباب أيضاً لأوسع قوى المجتمع إلى دائرة الخيار الديمقراطي.

2- وتخلص الدراسة إلى تعداد قضايا مرحلة الانتقال وإجراءاتها، وهي قضايا يحدوها فهم للديمقراطية يتصدّره بعدها الثقافي وما يضمره هذا البعد من تجاوز للمقوّمات الإجرائية، التي تفرض نفسها، إلى ضمان المشاركة المواطنية وإحقاق حقوق الإنسان. وأبرز هذه القضايا التي تؤدي معالجتها إلى تدعيم مسار الديمقراطية في الدول العربية، هي:

- فصل السلطات، الذي يتحقّق باستقلال القضاء وبسيادة البرلمان المنتخب وحصانة أعضائه. وهذه السيادة الأخيرة هي أساس اضطلاع البرلمان بسلطة التشريع وبمراقبة السلطة التنفيذية. وهي الموجب لانبثاق السلطة التنفيذية من إرادة الأكثرية البرلمانية ولإلزام هذه السلطة بحدود القانون وبمصالح البلاد والمواطنين العامّة ولتأمين مراقبتها وإمكان نزع الثقة منها وحصول تداولها الدوري تبعاً للأصول الدستورية ولتغيّر الموازين السياسية في البلاد؛

- الحياد السياسي للإدارة العامّة تكويناً وممارسة، ويماثله ويتمّمه خضوع القوّات المسلّحة للسلطة السياسية والفصل بين الجيش وقوى الأمن الداخلي وإلزام أجهزة الاستخبار بحدود اختصاصها القانوني وباحترام حقوق المواطنين وحرّياتهم وخضوعها للمساءلة الإدارية والقانونية عند إساءة استخدام الصلاحية أو عند التقصير؛

- حرّية الانتظام، وتشمل: حرّية تكوين الأحزاب وعملها ضمن نطاق القانون وخضوع تمويلها للمراقبة القانونية؛ حرية تكوين الجمعيات؛ وتنشيط التنظيم والعمل النقابيين وهيئات المهن والأعمال. وحريّ بالتنويه افتقار هذه الهيئات والجمعيات، على الإجمال، إلى التقاليد الديمقراطية في عملها وتنظيمها الداخليين. وهو ما يوجب السعي إلى تغيير هذه الحال بما هو متاح من أساليب التشجيع والنقد، فلا تبقى التقاليد المشار إليها مقتصرة على المؤسسات المنتخبة في الدولة؛

- نزاهة الانتخاب وحرّيته، أما الصيغة الانتخابية المثلى فهي مسألة خاضعة للتفاوض والمناقشة، ويجب الاستئناس بشأنها بالتكوين السياسي في البلاد بحيث يأتي التمثيل معتبراً وميسّراً في الآن نفسه ما أمكن ذلك تكوين سلطة تنفيذية فاعلة ومستقرّة. معلوم من بعد أن ما نسمّيه انتخابات حرّة يقتضي كفالة حرّيات عدّة هي حرّيات الترشيح وتأليف اللوائح والدعاوة والاقتراع. وهو يفترض الشفافية في العمليات الانتخابية وتفويض هيئة مستقلة عن الحكومة إدارة الانتخابات ومراقبتها، ويفترض أيضاً مشاركة الهيئات ذات الاختصاص في المراقبة من الداخل ومن الخارج وضبط التمويل والإنفاق الانتخابيين بالأصول وبالحدود القانونية المقرّرة والمساواة بين المرشّحين أو اللوائح في الإعلام الانتخابي ولزوم القواعد المقرّرة قانوناً، في هذا المضمار؛

- تحرير الاتصال والإعلام، وهذان مكوّن أساس من مكوّنات المجتمع المدني. وقد عوّضت وسائل التواصل الجديدة مقداراً غير قليل من افتقار وسائل الإعلام العربية التقليدية إلى الاستقلال. وبين ما تؤدّيه حرّية

الإعلام للديمقراطية أنها شرط لضمان الشفافية في المجال العامّ ولاستقامة المحاسبة. تظهر الحاجة أيضاً إلى تعزيز وسائل الاتّصال والاستعلام الجديدة (الإنترنت، الهاتف الجوّال، التلفزة الفضائية) وإلى التوسّع في إتاحتها للمواطنين بعد ثبوت دورها الكبير في إنتاج التضامن الاجتماعي-السياسي وتفعيله وفي الدفاع عن قضايا المواطنين وحقوقهم؛

- في التعليم والتربية، يتعين الانطلاق من استمرار الرزوح الثقيل للأمية. ويتعيّن التصدّي لما صحب التوسّع الجسيم في التعليم العالي من هبوط لمستوى الإعداد وللملاءمة بين مضامينه وحاجات المجتمعات وأسواق العمل. إلى ذلك، يتعين التصدّي لما أحدثته موجة التمهين، في العقود الأخيرة، من تفتيت مهنيّ للمعارف وذواء للثقافة العامّة وانحطاط نوعي في معرفة اللغات وأولها العربية؛

- اقتران التنمية بإجراءات اقتراب من العدالة الاجتماعية، وذلك باعتبار الاقتراب المشار إليه هو المدخل إلى توسيع القواعد الاجتماعية للديمقراطية. لا تملك الأنظمة الجديدة فرص صمود فعلية ما لم تتمكّن من إشراك أوسع الأوساط الاجتماعية في وضع السياسات وتنفيذها، وخصوصاً النساء والشباب. فليس غير المشاركة من سبيل إلى ضمان الاعتدال في المطالبة من قطاعات وشرائح تعدّ نفسها صاحبة الحقّ الأوّل في جنى الثورة بالنظر إلى أدوارها فيها أو إلى أوضاعها قبلها؛

- في إعلاء صرح المواطنة، وفي المسألتين الطائفية والإثنية، وفي مسألة المساواة بين الجنسين، تواجه الأنظمة الجديدة أثقالاً من تركة العهود المنهارة هي أثقال التهميش والتمييز والاضطهاد. وفي أوطان التغيير جميعاً، سيظهر ثقل له أسباب بعضها تاريخي موروث وبعضها اجتماعي وسياسي معاصر، لقوى يمكن وصفها (ولو بتحفّظ حيال مفهوم المصطلح) بـ "الرجعية" الاجتماعية. وستظهر أيضاً شقوق في المجتمع كانت مموّهة إلى هذا الحدّ أو ذاك. وهنا لا بد من ضمان المساواة بين المواطنين في الدستور ولاستحداث مرجعية سياسية وأخرى قضائية لمكافحة التمييز ولاضطلاع الأحزاب والجمعيات الحقوقية والإعلام بأدوارها في هذا النطاق، ولا بد من التنبيه إلى ما ينطوي عليه من مخاطر اعتماد مبدأ المحاصّة في السلطة وأجهزتها وما يتبعها من مؤسسات. وبالنظر إلى تصدّر مسألة بعينها هي مسألة اعتماد الشريعة الإسلامية مصدراً للتشريع، يتعيّن التنبيه إلى أن هذا الاعتماد، حين يحصل، لا يبطل تعدّد الخيارات ولا يشلّ حركة المطالبة. إذ المعلوم أن الشريعة فيها مدارس ومذاهب وأن كلّ سؤال له في الشريعة أكثر من جواب واحد... بما في ذلك مناسبة أحكام الشريعة لمقاصد ومصالح يرسم الزمان والمكان معالمها الراهنة، وقد جعلها الدين نفسه فوق الأحكام الفرعية. في كلّ حال، تباشر حركات التغيير منازلة مفتوحة، مرشّحة للاستمرار بين قيم المواطنة وقيم العصبيات التقليدية. ويعتمد تعزيز الأولى على أدوار للدولة وللمؤسسات المختصّة من داخلية وخارجية. وتصدر هذه الأدوار عن المعرفة بحيوية قيم المواطنة وتشكيلاتها لحفظ السلم الأهلي وعمومية سلطة القانون والنظام الديمقراطي في جملته؛

- على أن ترسيخ الديمقراطية لا يقتصر ميدانه على الانتخابات ودوائر السلطة، فالديمقراطية محور ثقافة يفترض أن تلهم سلوك الجماعات والأفراد في كل مجال. وهذه ثقافة تكتسب بالممارسة وبانتشار المثال الاجتماعي قبل أن تكتسب بالتدريب المحدود أو بالتعليم. ولا تمكن الإحاطة بالمفهوم المعاصر للديمقراطية ما لم توضع في صدارته مسألة توسيع المشاركة الاجتماعية في الشؤون العامّة؛

- مسألة العدالة الانتقالية، وهي مطروحة بالضرورة على الأنظمة الجديدة. وقد ظهر من الحالة المصرية، خصوصاً، أن المدى الذي تصل إليه يسعه أن يكون موضوع مطالبة ومساومة سياسيين أصلاً وأنه يحدّد أوضاع قوى سياسية بحالها، إن لم يكن على صعيد القضاء فعلى المستوى المعنوي وعلى مستوى المستقبل السياسي بالتالي. والعدالة الانتقالية ضرورة، في كل حال، لإنصاف مظلومين قد يكونون ألوفاً مؤلّفة. وهي عمل تطهير يؤول إلى تصفية التركة النفسية الاجتماعية للعهود الماضية وإلى تمكين السلم الأهلي. ويفترض أن يصحب إجراء هذه العدالة مناقشة وطنية عامّة تجري في خارج المحاكم لأوزار الماضي واستطلاع للجذور التاريخية والاجتماعية للنظام السابق ولأعماله وأساليبه؛

- في السياستين الخارجية والدفاعية، هناك آفاق قد تفتحها حركات التغيير الجارية لإعادة النظر في النظام الإقليمي العربي. وهذه إعادة نظر لا تفضي بالضرورة إلى إزالة الاختلاف في السياسة الخارجية للدول، ولكن يرجّح أن تفضي إلى محاولات التركيز على الداخل في كل دولة والابتعاد، بالتالي، عن سياسة المحاور الهجومية.

الاستقرار السياسي ودور المؤسسات الأمنية في إعادة بناء السلام في جنوب أفريقيا

إعداد السيد بيتر غاسترو، خبير ومدير البرامج في المعهد الدولي للسلام

إن عملية الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الديمقراطية هي عملية وثيقة الارتباط بتاريخ المجتمع وثقافته وتركيبته الاجتماعية الاثنية واقتصاده وحاجاته الإنمائية. وهذا ينطبق علي تجربة انتقال جنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصري إلى الديمقراطية، وبالتالي لا يمكن نقل هذه العملية كما هي إلى مناطق أخرى من العالم. وبالرغم من ذلك، فإن استجابة الناس، أينما وجدوا، خلال النزاع والمحن، أو في مواجهة التحديات السياسية الجديدة، تكون متشابهة في أغلب الأحيان. ولذلك فان جوهر الانتقال السياسي يكمن في إيجاد آليات لتوجيه هذه الاستجابات للتوفيق ما بين الاختلافات الموجودة في المجتمع. وفي هذا السياق يمكن الاستفادة من بعض العوامل التي ساهمت في تحقيق الانتقال الديمقراطي في جنوب أفريقيا، مع مراعاة خصوصية التحديات التي يشهدها كل مجتمع خلال عملية الانتقال هذه.

إن الجمود السياسي الذي واجهته حكومة الأقلية (دي كليرك) والقوى المناهضة للفصل العنصري، وازدياد العنف السياسي في عام 1990، منع استمرار المفاوضات التي كان من شأنها إيجاد تسويات ووضع دستور جديد لجنوب أفريقيا. هذه الظروف دفعت المجتمع المدني والمنظمات الدينية ورجال الأعمال والمنظمات العمالية إلى إطلاق المبادرة للوصول لاتفاق سلام وطني شامل في 1991. بعد اتفاقية السلام عقدت المفاوضات الدستورية على مدى سنتين، وتلتها انتخابات سلمية عام 1994. تضمن الاتفاق القواعد التي ستطبق خلال الفترة الانتقالية، والتي يجب الالتزام بها من قبل جميع الأطراف، ومنها: عدم السماح بالتطرف السياسي، ووضع آليات تسوية النزاع، ووضع مدوّنات سلوك للأحزاب السياسية. كما تضمّن الاتفاق فصلاً كاملاً عن الطريقة التي من المتوقع أن تعمل بها قوات الأمن خلال الفترة الانتقالية وقواعد سلوكها. وفي هذا السياق تلقى رجال الشرطة تدريب على طريقة تعامل جديدة مع التظاهر من قبل المواطنين، وأنشئ مجلس للشرطة بهدف تحسين علاقة الشرطة مع المجتمع. تمكنت الشرطة والجيش من احتواء العنف إلى حد كبير، ولكنهم اتهموا أيضا بإثارة بعض مظاهر العنف. إن ممارسات قوى الأمن، سواء الجيش أو الشرطة، أو القوى غير التابعة للدولة، خلال الفترة الانتقالية، تؤثر على نجاح أو فشل عملية الانتقال. ولكن لا يمكن فهم هذا الدور، على الرغم من أهميته، بمعزل عن ادوار الفاعلين الآخرين في عملية الانتقال، السياسيين وغير السياسيين منهم، فالقوى الأمنية تتفاعل وتتجاوب مع كل هذه الجهات.

أما أبرز العوامل التي أدت إلى نجاح انتقال جنوب أفريقيا من نظام الفصل العنصري، فهي: (أ) الحاجة المتبادلة بين المواطنين البيض والسود لتحقيق السلام والاستقرار في المستقبل؛ (ب) إدراك القوى السياسية لأهمية إيجاد مخرج من أزمة الجمود السياسي؛ (ج) توازن القوى بين حزب المؤتمر الوطني الأفريقي وحكومة دي كليرك مما ساهم في ازدياد فرص المفاوضات والتسوية؛ (د) وجود مجتمع مدني قوي حيوي من نقابات عمالية ووسائل إعلام ومنظمات حقوق إنسان الخ، إضافة إلى قطاع خاص، داعم لوضع دستور جديد، عن طريق المفاوضات؛ (ه) وجود قادة سياسيين اقوياء مثل مانديلا، دي كليرك، بوتيليزي، كونستاند فيليون، كريس هاني الخ؛ (و) مرحلة تحضيرية طويلة لإجراء الانتخابات ولتطوير السياسات وبناء الثقة؛ (ز) تحقيق اتفاق السلام الوطني مما سهل المفاوضات ووفر محفل محايد للجميع؛ (ح) الملكية الوطنية في تصميم وإدارة عملية الانتقال مما عزز الثقة بين جميع الأطراف وإيمانهم بان المستقبل يبنى على قواعد سليمة؛ (ط) ضغوطات دولية فرضت القبول بتنازلات بين القوى المتناحرة؛ (ي) وجود مؤسسات قوية في المكان المناسب لتحقيق إدارة فاعلة.

وتخلص الدراسة إلى تقديم دروس مستفادة من عملية انتقال جنوب أفريقيا، أبرزها: (أ) إن النزاع والعنف جزء لا يتجزأ من الانتقال السياسي، ويتمثل التحدي الحقيقي خلال هذه المرحلة في المقدرة على التوصل إلى توافق وطني عريض بشأن كيفية احتواء النزاع والحد منه، ومدونة للسلوك خلال الفترة الانتقالية؛ (ب) قد يؤدي الجمود السياسي بين القوى المتناحرة إلى خلق فرص للتسوية والمفاوضات؛ (ج) يتطلب الانتقال السياسي الكثير من الوقت والتحضير لوضع سياسات وإجراء الانتخابات بشكل صحيح؛ (د) ينبغي اتخاذ خطوات مبكرة لإصلاح وإعادة تأهيل الشرطة؛ (ه) ينبغي أن يصاحب الانتقال السياسي انتقال وتغيير اجتماعي-اقتصادي؛ (و) ينبغي أن تكون عملية الانتقال والإصلاحات نتاج إرادة داخلية لتعزيز ملكية العملية، فالدستور، أو العقد الاجتماعي الجديد، يكون أكثر شرعية وإلزاماً حينما يشعر المجتمع أنه "منتج محلي".

تجربة السودان المتعثرة في مسار الانتقال الديمقراطي

إعداد السيد عطا البطحاني، مستشار جامعة الدول العربية وباحث وأستاذ جامعي في جامعة الخرطوم

1- هناك العديد من الشواهد التي تؤكد على أن الطبيعة البنيوية للازمة السياسية في السودان، وتأرجح ميزان القوى المصاحب لفترات الانتقال، ساهمت، مع عوامل أخرى، في فشل فترات الانتقال وهشاشة الترتيبات الدستورية، وبالتالي عجز الحكومات عن تحقيق المهام المطروحة والمنوط بأنظمة الانتقال تحقيقها (وحدة الوطن، الدولة المدنية-العصرية، التنمية الاقتصادية). فقد ورثت الحكومات نظام اجتماعي معقد ومتباين (اثنياً، طبقياً، دينياً، ثقافياً) يتسم بعدم المساواة البنيوية بين مكوناته، يسوده اقتصاد غير إنتاجي، وثقافة غير نقدية. ومع بروز الدولة شبه الريعية في أواخر سبعينيات القرن الماضي، ونمو حركة الإسلام السياسي، تفاقمت عناصر اللامساواة بين مكونات البلاد. واستثمرت الجبهة الإسلامية القومية ضعف الأطر والقدرات المؤسسية للنظام الديمقراطي وأطاحت به عام 1989 مدشنة فترة طويلة من الحكم العسكري فاقم من مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (مع وجود البترول)، وأجج النزاعات المسلحة في أطراف وأقاليم البلاد التي تشكو من التهميش التاريخي، وأجهض "إمكانيات" التحول الديمقراطي التي حملتها بعض نصوص اتفاقية السلام الشامل عام 2005.

2- لم تؤدِّ سياسات التحول نحو اقتصاد السوق، التي بدأ تنفيذها منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، لبناء قاعدة إنتاجية قوية للاقتصاد الوطني. فقد تدهورت مساهمة القطاعات الرئيسية (الزراعة والصناعة) في الناتج الإجمالي المحلي وبرزت أهمية قطاعات النفط والتعدين معززة بذلك التوجهات الريعية للاقتصاد والمجتمع ومفاقمة في نفس الوقت النزاعات (الحرب الأهلية) بين الأقاليم حول أنصبتها من الثروة الريعية. ومع الإقرار بأثر الحرب الأهلية، مع عوامل أخرى، على النظام الديمقراطي، إلا أن كتلة القوى المسيطرة تضاربت مصالحها الطبقية مع توطين نظام ديمقراطي تعددي قائم على وجود نظام رأسمالي إنتاجي. يوفر هذا العامل الاقتصادى أكثر من غيره الأثر الحاسم في تعثر التطور الديمقراطي للبلاد. الأسباب متعددة، لكن السبب الرئيسي يرجع لفشل الطبقة الرأسمالية – بمسمياتها المختلفة - في إحداث التغيير النوعي/الهيكلي في المجتمع.

3- وهناك مشروع "السودان الجديد" الذي طرحته الحركة الشعبية وقاتلت من أجله حتى اتفاقية السلام عام 2005، وتسعى الحركة الشعبية في الشمال إعادة طرحه من جديد. لكن هذا الطرح أيضاً يواجهه تحدى، ذلك انه لا يوفر أساساً صالحاً لتحالفات جامعة في شكل كتلة تاريخية لانجاز مهام التحول أو الانتقال، ومنها أن المنظومة الفكرية-النظرية للحركة الشعبية غير واضحة تماماً. يواجه مشروع السودان الجديد بصيغته القديمة أو الجديدة ما تطرحه قوى الربيع العربي من شعار للدولة المدنية الديمقراطية. ونسبة للثقل النسبي للقوى الإسلامية (المحافظة والجديدة) في تشكيل المعارضة السودانية تتحدث هذه عن دولة مدنية بمرجعية إسلامية، ويثير ذلك غموضاً وضبابية لا تقل عما يثيره مشروع السودان الجديد. كما أن الخريطة الطبقية للمعارضة هي هجين شامل يجد تعبيره السياسي في مواقف الأحزاب (من الحزب الشيوعي في أقصى اليسار إلى حزب المؤتمر الشعبي أي الحركة الإسلامية للترابي في أقصى اليمين) وقوى الوسط السياسي – الديني المتمثل في حزبي الأمة القومي والاتحاد الديمقراطي إلى الحركات المسلحة الزاحفة من الأقاليم المهمشة تجاه المركز. وبناءً عليه، تتفاوت الأطروحات السياسية لمواجهة النظام القائم: فهناك من ينادى بالعمل مع النظام (من داخله) للدفع باتجاه التغيير – ما يسمى بأحزاب النظام؛ وهناك من ينادى بتغيير في النظام، أو إقصاء على الأقل بعض أجنحة النظام – الصادق المهدي؛ وهناك من ينادى بضرورة إسقاط النظام كلياً.

4- وحيال الدروس المستفادة مما يجري حالياً في بعض البلدان العربية من انتفاضات، يصعب التنبؤ بانعكاساتها بالنسبة للمعارضة السودانية. وبذلك تبقى الأسئلة معلقة بشأن: هل تعلو نبرة نموذج "إسلام أردوغان" على نبرة نموذج "إسلام طالبان"؟ وإلى أي مدى سيستفيد النظام من مما يجرى: هل تنبثق شريحة حاكمة تقود عملية التحول بنفسها أم سيصبح النظام ضحية للتحول؟ ولحين نضوج ظروف الإجابة على مثل هذه الأسئلة، توصي الدراسة بإيلاء عناية خاصة لبناء قدرات القوى الفاعلة في الانتقال الديمقراطي، والتركيز على تماسك مؤسسات وأجهزة الدولة، وضرورة التنسيق والتوافق بين العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، والاهتمام بمخاطر عملية الانتقال الديمقراطي التي يطرحها الواقع الراهن في السودان.

بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي

إعداد السيد جلبير ضومط، مدير مركز "بيوند" للاصلاح والتنمية

1- يشكل هذا الدليل مرجعاً إرشادياً لضمان الشراكة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني في صنع السياسات العامة، ويتميّز بمنهجية تعتمد على مجموعة من التجارب الحديثة التي قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ومؤسسة بيوند للاصلاح والتنمية، في معظم الدول العربية، قبل بدء الثورات العربية وبعدها. كما تعبّر دراسات الحالة المنشورة في الدليل عن التحدّيات والثغرات التي تعاني منها الدول في مرحلة ما بعد الثورات. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد الدليل على مراجع علمية وأبحاث وتجارب دولية يمكن استفادة الدول العربية منها في مرحلة انتقالها الديمقراطي، وخاصة من حيث القدرات المطلوبة لمواجهة مشكلات الانتقال الديمقراطي والحفاظ على مساره السلمي.

2- ستشكل المرحلة الإنتقالية، في الدول التي تشهد انتفاضات شعبية، فترة حرجة وحساسة تعتمد على وعي الشعوب وخياراتهم وكيفية التعبير عنها دون الوقوع في أزمات حكم وأعمال عنف وانقسامات حادة. والمقصود بالمرحلة الانتقالية فترة إنتقال الحكم بصورة مؤقتة من المجموعة التي قادت التغيير إلى ممثلين شرعيين ينتخبهم الشعب لتمثليه في السلطة. وتطرح هذه المرحلة العديد من التساؤلات، أبرزها: ما هو شكل النظام الديمقراطي الأنسب لإدارة التنوع والإختلاف في هذه الدول؟ ومن هي القيادات والأحزاب السياسية الأفضل لأداء هذا الدور والتي ستكتسب شرعية شعبية لإدارة المرحلة المقبلة؟ وما هي الأولويات التي يجب معالجتها لضمان مسار سلمي للعملية الديمقراطية يؤمن وحدة واستقرار الشعوب؟

3- ومساهمة في الإجابة عن هذه التساؤلات، يطرح الدليل عشر كفاءات تتطلبها الشراكة في إدارة العملية الديمقراطية، موزعة على المجالات والقضايا التالية: (أ) القيادة السياسية النزيهة والرائدة لإدارة مسار العملية الديمقراطية؛ (ب) صياغة السياسات العامة التي من شأنها معالجة القضايا والمشكلات بشكل مبدع وتشاركي؛ (ج) بناء التحالفات في صنع السياسات العامة بما يعزز الشراكة بين الجهات المعنية ويوفر فرص نجاح تطبيقها؛ (د) مراحل بناء المؤسسات العامة وشروط فعاليتها؛ (ه) استراتيجيات التدخل الإصلاحي؛ (و) الشفافية والمحاسبة في النظام الديمقراطي؛ (ز) مراحل وشروط نجاح الحوار وبناء التوافق حول القضايا العامة؛ (ح) مشاركة المجتمع المدني في مسار العملية الديمقراطية؛ (ط) التنمية المحلية واللامركزية الإدارية؛ و(ي) استراتيجيات التواصل والإعلام الإجتماعي. وتنقسم هذه الكفاءات إلى عشرة محاور، يتألف كل منها من أبرز التعريفات المنسجمة مع الواقع العربي، بالإضافة إلى مخططات الجلسات التدريبية وأدوات عمل تحليلية أو تخطيطية أو تنظيمية لتسهيل عملية نقل المعرفة.

توزع السلطة ضمن سياق العملية الديمقراطية: الوظائف المتغيّرة للجهات المعنية بصنع القرار

إعداد السيد محمد نور الدين أفاية، استاذ فلسفة في جامعة محمد الخامس

1- تنطلق الدراسة من تساؤلات وقضايا بشأن توصيف للفاعلين الاجتماعيين في صنع الانتقال بأنهم أولئك الذين يتخذون شكل تجمعات وتنظيمات لها قابلية وقدرة على تبني قيم المجتمع الديمقراطي وتتطلع، بل وتعمل من اجل إعادة بناء مجال سياسي ومدني مؤطر بمرجعيات حقوق الإنسان. وقد تكون هذه التجمعات والتنظيمات من طبيعة سياسية، أو تتحرك داخل ميدان اجتماعي وثقافي وبيئي واقتصادي وإعلامي. وفي سياق التحول إلى الديمقراطية، لا ينحصر دور الفاعلين الاجتماعيين في اعتبارهم ذواتاً للفعل التغييري وإنما يصبحون ذواتاً وموضوعات للتغيير التي يفترضها التحول، ما دامت الديمقراطية تفضي إلى تبديل دائم لأنماط التفكير ولأنواع الممارسات التي ينجزها الفاعلون.

2- كما ترتأي الدراسة أن هؤلاء الفاعلين الاجتماعيين قد يجدون أنفسهم أمام ضرورة التفاوض مع عوامل شاملة، من طبيعة دستورية وسياسية وإدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وهو ما يعني أن عملية الانتقال متعددة الأبعاد، يراعي الفاعلون فيها السياق العام الذي يميز حقلاً سياسياً واجتماعياً. ولكن زمن العولمة، ومساهمة هيئات دولية عابرة للقارات أصبح لها دور يحسب له في مسلسلات الخروج من التسلطية والانخراط في مسار التحول إلى الديمقراطية. ومن المؤكد أن تجارب الانتقال كما جرت في إسبانيا والبرتغال، كما هو الشأن في بلدان المعسكر الشرقي بعد انهيار جدار برلين وغيرها، تبين مدى التفاعل والتكامل الذي جرى بين الفاعلين الداخليين وبين أدوار المنظمات الدولية والدول القادرة على التمويل. وهو ما يؤدي إلى القول بأن العالم العربي، أو بعض بلدانه، لا يمكنها أن تشكل استثناءاً في تجارب الانتقال. إذ هناك نوع من "النظام العالمي" جيو سياسي" أو حتى "جيو قانوني" يؤثر، بطرق شتى، في الانتقالات الديمقراطية داخل كل بلد على حدة، وبحكم أن الديمقراطية تتخذ طابعاً كونيا يوما بعد يوم، فإننا نشهد على بروز قانون سياسي دولي، أو ما يمكننا نعته "جيو – قانون ديمقراطي.

3- وتلحظ الدراسة في منطلقاتها تزايد الوعي الجماعي في المقاربات العالمية للديمقراطية بأن حل كل المشاكل والرهانات الاجتماعية لا يمكنه أن يحصل، اليوم، اعتماداً على الدولة وحدها، مهما كانت قوتها، وإنما ينظر لها – أي الدولة- بوصفها تجسد السلطة الوطنية القادرة على تدبير نزاعات المواطنين بالحفاظ على المصلحة العليا. ويفترض حل هذه المشاكل تدخل وتوسط فاعلين اجتماعيين سياسيين يمتلكون ما يلزم من الإمكانيات لوضع معايير والعمل على ترجمتها فعلياً. وهذا ما يدخل ضمن ما تنعته الأدبيات بـ"الحوكمة الديمقراطية"، بمعنى أن كل ممارسة عمومية تستلزم قبول وانخراط مجموعات مستهدفة وفاعلين قادرين على الفعل والمشاركة. بحيث تساعد الحوكمة على التفكير في تعدد الفاعلين وإدماج الأبعاد الأفقية في العلاقات بينهم بدون نسيان التراتب المميز لكل فاعل، أو الموقع الخصوصي الذي تحوزه "السلطات العامة".

4- وبعد تناولها لأدوار كل من الفاعلين الاجتماعيين وتأثير هذه الأدوار ومعوقات ممارستها وما تثيره من نزاعات في مسار الانتقال الديمقراطي، ترى الدراسة أن هذه النزاعات يمكن إيجاد حل لها في "إطار حواري"، واستبعاد العنف، مادياً كان أو إيديولوجيا. إذ تتبني الديمقراطية، باختلاف أنماط ممارستها والقيم المؤسسة لها، على نظرية حوارية. بما يعني، فكرياً وسياسياً، التفهم والتفاهم. ويدل استهداف فهم أو "تفهم" الآخر على إرادة التعامل معه كذات لها كرامة. وفعل الاعتراف بكرامة الآخر كثيف دلالياً واجتماعياً، ويستلزم، في النزاع، شرط الاعتبار والاحترام. وتمثل التربية على الحوار في الديمقراطية مهمة تأسيسية وجوهرية لا لأنها تهييء لبناء سلمي لحل النزاعات، بل لأن النمط الحواري يتطلب تحضيراً وتربية. كما أن الانخراط فيه وحسن استعمال قواعده يشكل فرصة للوعي بالاختلافات التي تفرق الأطراف المشاركة فيه. وهو بقدر ما يؤجج من أسباب النزاع يمكن أن يسعف في حل سلمي بواسطة العمل على إيجاد شروط توافقية بدل الاستناد إلى "إجماع" قد لا تتوفر مقوماته، أو مصطنع، أو مرحلي. وفي كل الأحوال، فإن المرونة، وقابلية التنازل المتبادل بالإقناع للوصول إلى التفاهم هو ما يمثل هدف الحوار، والتحكم في مصادر النزاع.

5- وتستنتج الدراسة أن مسار الانتقال إلى الديمقراطية يتطلب على الأقل ثلاثة شروط تأسيسية: (أ) يتعين إرساء مؤسسات ديمقراطية تشكل فضاءات ملائمة لتطبيق المعايير التي تؤطر وتضمن الممارسة الديمقراطية. لأن هذه الأخيرة تحتاج، دوماً، إلى أطر وإلى كفاءات وإلى مجالات حيث تعرض القرارات على المناقشة والتداول، وعلى الاحتجاج كذلك؛ (ب) على الفاعلين المشاركين في هذا المسار أن يكونوا منخرطين ومتشبعين بالقيم المؤسسية للمجتمع الديمقراطي، وعلى رأسها المساواة والحرية، ونبذ العنف، والقبول بنوع من "التنازع السلمي" القابل لاجتراح حلول ملائمة كفيلة بتنمية العملية

الديمقراطية وإنضاجها حتى تتوطد أركانها وثقافتها وتعمَّ المجال العام؛ (ج) تجريب وإدماج كفاءات خصوصية من قبيل أناس لهم القدرة على تكوين رأي حر حول موضوع أو قضية ما، والقدرة على البرهنة على هذا الرأي بطريقة يكون فيها الآخر متساويا في المشاركة، وإدارة المناقشة، بدون عنف أو مكر أو مزايدة باسم المقدسات، في إطار من "التنازع السلمي".

6- وأخيراً، تستنتج الدراسة أن استنبات ثقافة ديمقراطية، وإقرار مبادئ حقوق الإنسان، إنما يتساوق مع ضرورة وضع أطر مناسبة لتدبير النقاش السياسي والثقافي حول قواعد العيش المشترك، وقيم المجتمع الديمقراطي، يشارك فيه كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين لإعادة بناء مجال سياسي قادر على إنتاج التوافق الضروري لإنجاح الانتقال. ومن المؤكد على أن إرساء أسس ديمقراطية موطدة، هو عملية طويلة المدى، ولا تخضع لزمنية تفكيك الأنظمة التسلطية، كما لا يكفي إطلاق "بعبع" التعددية، والاتفاق على المرجعية "الدستورانية" (دستور، انتخابات، تداول). ذلك لأن التحول إلى الديمقراطية يتطلب وعي وممارسة فاعلين اجتماعيين، يمتلكون ما يلزم من الاقتدار والصبر وبعد النظر لجعل الديمقراطية اختياراً جماعياً وإطاراً مشتركاً لكل القوى السياسية والفئات الاجتماعية والتيارات الفكرية القابلة لتقاسم وتعميق قيم المجتمع الديمقراطي.

العقد الاجتماعي الجديد ومسار الانتقال الديمقراطي: توجهات أجندة الحوار الوطني في المنطقة العربية

إعداد السيد أمحمد مالكي، أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية - كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض

1- خصصت الدراسة جوهر متنها لمقاربة خمس قضايا اعتبرتها بمثابة الأولويات في توجهات أجندة الحوار، أو العقد الاجتماعي العربي الجديد، لضمان سلامة الانتقال الديمقراطي المنتظر والمأمول. وهذه الأولويات هي: إعادة بناء شرعية الدولة والسلطة، تقوية المؤسسات وتعزيز المشاركة، تأكيد الحقوق والحريات، إقرار المواطنة الكاملة وإشاعة العدالة الاجتماعية، وإنجاح المصالحة الوطنية. كما طرحت الدراسة مجموعة من الأفكار للإضاءة على الفهم المشترك لمشروع العقد الاجتماعي العربي الجديد وفرص تحققه، واستنتجت معالم الإصلاحات السياسية الواجب القيام بها في سيرورة الحوار من أجل الانتقال إلى الديمقراطية. وتمثلت أبرز الأفكار فيما يلي:

(أ) إن ما يجري في البلاد العربية هو تغيّر نوعي بكل المقاييس، غير مسبوق في شكله ومضمونه منذ الشروع في إعادة بناء الدولة العربية الحديثة. وهو تغيّر ناجم عن سياقات داخلية وإقليمية ودولية، وغير واضح على وجه اليقين من حيث الآفاق والمآلات. كما أن المنطقة العربية ليستَ استثناءاً في ديناميات التغيير في العالم، خلافا لما تمّ الترويج له في الكثير من الأدبيات غرباً وشرقاً. وأنها وإن تأخرت موجه التغيير في ربوعها، فهي قابلة، اسوة بغيرها من المناطق، لأن تشهد فصولاً من التحديث، والبحث عن سُبُل الانتقال إلى الديمقراطية. بيد أنها، تشكو من ضعف أو تواضع ثقافة وقدرات الحوار والتوافق من أجل الانتقال السلمي إلى الديمقراطية، الأمر الذي قد يُعطل مسيرة البناء في بلدانها، أو على الأقل يُيسّر مناخ مقاومة التغيير والارتداد عليه؛

(ب) في صلب المجتمعات العربية تتصارع قوى، وتتنازع مصالح، وتتشابك ولاءات، وتتباين استراتيجيات التفكير والتفاوض من أجل بناء العقد الاجتماعي الجديد. فالأوتوقراطية العربية باحتكارها السلطة والثروة، وحصرها دائرة الاستفادة في أقلية تجمعها قرابة الدم والولاء والمحسوبية، خلقت شرخاً مجتمعياً كان له الأثر البالغ في رفع درجة وعي المجتمعات، وتوليد إحساس قوي لديها بأن كرامتها امتهنت، وأن عليها الانتقال من التكيّف مع الواقع إلى تغييره.

2- وخلصت الدراسة إلى جملةً من الاقتراحات التي قدَّرت أهميتَها كأولويات في سياق التفكير في صياغة العقد الاجتماعي الجديد، وأبرزها: (أ) لا يمكن أن يكون بناء الدستور ناجعاً، وضامناً سلامة الانتقال المنتظر في البلاد العربية، إلا إذا كان ذي طبيعة ديمقراطية شكلاً ومضموناً؛ (ب) أهمية إعادة بناء المؤسسات، من برلمان وحكومة وقضاء، وفقاً لروح الدستور المُصاغ بالتوافق، واستناداً إلى ضرورة اعتماد الفعالية والنجاعة والقدرة على الانجاز، أي كفاءة التعبير والاستجابة لمصالح الناس وتطلعاتهم؛ (ج) أهمية إقرار منظومة الحقوق والحريات دستورياً وقانونياً، والتأكيد على البعد الثقافي والتربوي في جعل القانون أداة فعالة لإسعاف الناس في الاستفادة مما يمنح لهم من حقوق وحريات؛ (د) إقرار مبدأ المواطنة الكاملة، وتوفير شروط إعماله في الممارسة شرطاً واقفاً، وفرض عين لإعادة ردم الفجوة بين الدولة والمجتمع، ورفع كل مظاهر التوتر بينهما، والتأكيد على خطورة استمرار تحالف الثروة والسلطة على استقرار المنطقة العربية ونمائها؛ و(ه) أهمية المصالحة الوطنية باعتبارها رافعة للإصلاحات السياسية، وعملية معضِّدة ومدعمة للحوار من أجل الانتقال إلى الديمقراطية. كما أن تحقيق العدالة في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية يعتبر مصدراً معززاً للانتقال نفسه.

المرفق السادس

ملخص المداخلات بشأن وظائف الجهات المعنية بمسار الانتقال الديمقراطي في الدول العربية
(الحكومات، منظمات المجتمع المدني، قطاعات الأعمال والمهن،
الإعلام، الدول المتقدمة، والمنظمات الإقليمية والدولية)

دور الحكومات في تحقيق الانتقال الديمقراطي في ظل الثورات العربية

مداخلة: السيد صلاح الدين الجورشي، إعلامي وكاتب وباحث سياسي ورئيس منتدى الجاحظ

تنطلق هذه المداخلة من التجربة التونسية لتقدم مجموعة من الأفكار الأساسية التي تخص دور الحكومات في تحقيق الانتقال الديمقراطي، والتي يمكن أن يحصل تقاطع بينها وبين تجارب الدول الأخرى. فالحكومات المؤقتة هي محطة ضرورية في مسار كل ثورة. وهي تنبثق إما من رحم النظام السابق مع تطعيمها بممثلين عن القوى الثورية الصاعدة، أو أن تقوم هذه الأخيرة بتشكيلها من أجل تجنب حدوث فراغ في الدولة. ويكون هدف الحكومة الانتقالية في عدد من القطاعات الحيوية، تنظيم الخدمات الأساسية، واتخاذ إجراءات عاجلة في عدد من القطاعات الحيوية، مع وضع آليات توافقية من شأنها أن تمهد لقيام نظام سياسي بديل.

إن أبرز شروط نجاح الحكومات في ضمان الانتقال السياسي، هي: (أ) العمل على تقليص مرحلة غياب الشرعية الديمقراطية، وذلك من أجل حماية الدولة من التفكك التدريجي، واحتمال انهيار المؤسسات؛ (ب) الاهتمام بعامل الوقت، الذي له تداعيات مباشرة وحاسمة على دينامية الحراك الثوري سلبا أو إيجابا؛ (ج) الإسراع بفتح جملة من الملفات العاجلة والتي يمكن اعتبارها ضمن سلة واحدة؛ (د) التوصل إلى تسوية تاريخية مع المؤسسة العسكرية لضمان خدمة الثورة وليس العكس؛ (ه) العمل على كسب ثقة القوى الثورية، إلى جانب القوى السياسية الأساسية والمجتمع المدني؛ (و) الاعتماد على قيادات ذات خبرات عالية وسمعة جيدة في الداخل والخارج، بما فيهم التكنوقراط؛ (ز) استيعاب المؤسسة الأمنية، وتجنب الدخول في صراع مفتوح وشامل معها، أو مع أبرز مكوناتها، بانتظار إعادة هيكلة المؤسسة، وفق الاختيارات السياسية الديمقراطية الجديدة. وذلك لضمان الأمن العام، وتوفير الحماية الضرورية لبقية حلقات التغيير وفي مقدمتها الاستحقاقات الانتخابية؛ (ح) تشريك المنظمات الفاعلة في المجتمع، مثل النقابات، ومنظمات القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني ذات المصداقية؛ (ط) طمأنة المؤسسات والأطراف الدولية، مع العمل على تحييد دول الجوار والقوى الإقليمية؛ (ي) وضع آليات للعدالة الانتقالية تجنبا للتورط في منطق الانتقام والاجتثاث، وكذلك وضع آليات تضمن الحوار والتوافق؛ (ك) تعطيل المرجعية الدستورية والقانونية التي كانت تبرر الاستبداد والانفراد بالحكم؛ (ل) مواجهة نزوع المواطنين نحو استضعاف الدولة، وذلك من خلال تمسك الحكومات الانتقالية بتطبيق القانون، مع إظهار الجدية في التفاعل مع المطالب المشروعة؛ (م) إعطاء مضمون اجتماعي لمختلف السياسات الجديدة، لأن الإصلاحات السياسية الديمقراطية لن تكفي وحدها لضمان الاستقرار وإقامة أنظمة ديمقراطية قابلة للديمومة والبقاء؛ (ن) تجنب استفزاز القوى الإسلامية، من أجل تشجيعها على أن تكون طرفاً إيجابياً في الحوار الوطني وبناء التوافقات. وهو ما يقتضي مراجعة استراتيجية التعامل مع هذه القوى في سياق حماية أهداف الثورات، وحماية الحقوق.

جدلية الإعلام و"الربيع العربي" - حالة مصر نموذجاً

مداخلة: السيد مصطفى اللباد، رئيس مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية- القاهرة

1- إلى أي مدى يمكن حصر أسباب انطلاق الاحتجاجات وتصاعدها بالدور الذي أدته الوسائل الإعلامية؟ وهل طريق الديموقراطية في العالم العربي لا يمكن أن يمر إلا عبر الفضائيات وفايسبوك وتويتر؟ يبدو السؤال عصياً بعض الشيء الآن بالتحديد، فالمعركة لا تزال ساخنة وأي تحليل حول الدور والوظيفة للإعلام التقليدي أو الجديد في إذكاء معركة الديموقراطية، قد لا يكون دقيقاً الآن. لكن الملفت هو الاتجاه نحو حصر الدور، من قبل البعض، في الإعلام الجديد دون التقليدي، وهو دور حقيقي وفاعل، ولكن تأثيره يمتد نحو جزء من النخبة المتعلمة وليس إلى كل أطياف الشعب. ويبدو هذا الدور مهماً لجهة تحول الوسائط الحديثة إلى مصدر للمعلومات في أماكن يصعب على الإعلام التقليدي الوصول إليها.

2- تلعب البنية التحتية للإتصالات دوراً أساسياً في تحديد كثافة وسرعة تدفق المعلومات من الإعلام، خاصة عبر شبكة الإنترنت على أجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة، وكذلك عبر الفضائيات، تماماً كما تطور تأثير الإعلام مع ظهور تقنية الطباعة وتنامي القراءة والكتابة. لذلك من الطبيعي أن الجهود المبذولة لنشر الديمقراطية أصبحت تتضمن التأكيد على توفير نظم الحكم لهذه البنية الإتصالية، التي تتيح التدفق الحر للمعلومات والتحليلات والآراء والصور والأفلام المصورة. وقد استفادت هيئات المجتمع المدني، التي تنتمي إليها غالبية النشطاء السياسيين في مصر، من وسائط التكنولوجيا من أجل نقل عملها الى مستوى جديد يقوم على توثيق المعلومات، لا سيما فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. وقد شكلت قضية "عماد الكبير" ومن بعدها "خالد سعيد" نموذجين فريدين لإمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة في دعم قضايا حقوق الإنسان والديموقراطية في مصر في ظل حكم مبارك، والانتقال بهما من نطاق ضيق هو الشبكات الاجتماعية إلى نطاق أوسع يتمثل في الإعلام المرئي والمكتوب.

3- إن دور الإعلام في دعم الانتقال نحو نظم ديموقراطية يبدو غير قابل للجدل من ناحية الأهمية والانتشار والقدرة على تشكيل الرأي العام، وتغيير المفاهيم والأسس التي تقوم عليها العلاقات المجتمعية. وتشكل أدوات الإعلام الحديث كشركات التواصل الاجتماعي رافعة للإعلام التقليدي، من حيث احتوائها على مادة دسمة ومعلومات ينشدها هذا الإعلام كما جمهوره. في المقابل يشكل الإعلام التقليدي وسيطاً أساسياً لإنتشار مفاهيم الديموقراطية، التي تنادي بها الجماعات الناشطة على تويتر وفايسبوك بين أوساط غالبية شعبية، بعيدة في أسلوب حياتها وقدراتها الاقتصادية والثقافية عن جمهور الشبكات الاجتماعية. ما يعني أننا أمام علاقة تكاملية، قد تسهم بشكل كبير في تكوين رأي عام متجانس نسبياً في سعيه نحو مزيد من الحريات والديموقراطية، وإنما ليس في كل الأوقات.

4- تكمن الخطورة في حالة الدول العربية أن القدرات الإعلامية والإتصالية والإعلامية الجديدة لا تزال محتكرة من قبل أطراف الصراع الاجتماعي والسياسي القادرة على توظيفها سياسياً مثل الدول ذاتها، ورجال الأعمال، والتيارات السياسية المنظمة، خاصة التي تستفيد من المد الديني، بينما لا تزال الفئات الشعبية والتحديثية تناضل من أجل حريتها النقابية وتشكيل نقاباتها المستقلة وأحزابها المعبرة عن مصالحها وتوجهاتها السياسية، وبالتالي ترجمتها على ساحة الإعلام السياسي. وفي هذا الوضع، وفي ظل عدم رسوخ المفاهيم الأساسية للديمقراطية، بما فيها التعددية لظهور كافة الآراء، فإن ما هو سائد في المجتمعات غير الديمقراطية هو تلك التعددية المحدودة للقادرين على إمتلاك وسائل الإعلام دون غيرهم. هنا لعب الإعلام دورا إيجابياً في إنجاح حركة الاحتجاج والثورة، وربما دوراً سلبياً في منع قطاعات اجتماعية واسعة من بلورة مصالحها والتعبير عنها، وبالتالي حجبهم عن قطاف ثمار الثورة.

القطاع الخاص اليمني في مناخ "الربيع الثوري اليمني"

مداخلة: السيد محمد عبد الواحد الميتمي، مدير عام الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية وممثل مؤسسة "صلتك" في اليمن

1- ظلت الأدوار المحورية للقطاع الخاص اليمني في عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي هامشية إلى حد بعيد بسبب العوائق المؤسسية والسياسية من ناحية، ومن ناحية آخرى كمحصلة لطبيعة بنية القطاع الخاص اليمني الهيكلية والتقانية والمعرفية والمالية. وعلى الرغم أن القطاع الخاص هو المشغل الرئيسي لقوة العمل اليمنية التي تقدر الإحصاءات الرسمية نسبة إجمالي المشتغلين فيه بما يقارب 90 في المائة من إجمالي المشتغلين، فإن إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي لا يتعدى نسبة 51 في المائة. ومنذ مطلع العام الجاري، توازياً مع الحركة الاحتجاجية تأثر نشاط القطاع الخاص بشكل كبير. حيث أن أعداداً كبيرة من المنشآت الصغيرة والأصغر، بلغت عشرات الآلاف بحسب تقدير الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية اليمنية، وكذلك المنشئات المتوسطة، أغلقت أبوابها وأعلنت إفلاسها. كما أن المنشآت الصناعية والتجارية الكبيرة قلصت من أنشطتها بحوالي النصف تقريباً. وتم تسريح مئات الآلاف من العمال الذين انضموا إلى جيش العاطلين اليمنيين. وحسب بعض التقديرات فان نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ -3 في المائة مقارنة بـ 4.5 في المائة العام الماضي. على المدى القصير، لا بد من دعم خارجي لا يقل عن خمسة بلايين دولار للحيلولة دون فشل الحكومة الانتقالية وحدوث ثورة مضادة، منها 3 بلايين دولار لدعم موازنة الدولة لضمان تأمين الخدمات العامة الضرورية للسكان، وبليون دولار لتنشيط برامج القطاع الخاص في مجال التوظيف والتوظيف الذاتي، ومليار دولار لبرامج شبكات الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر، وإعادة بناء المساكن والمنشآت والهياكل الأساسية التي دمرت أثناء القتال بين الأطراف المتصارعة.

2- خلال ثلاثة عقود من الزمن نجح النظام السياسي في خلق زبائنية واسعة في المجال الاقتصادي. وقد وفر الريع النفطي موارد كبيرة للدولة تركزت في إعادة تنظيم شبكة العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع لصالح مجموعات عائلية أو زبائنية وقبلية متصلة وموالية للنظام. وسعى النظام بعمد ومنهجية إلى تهميش دور قطاع الاعمال التقليدي، والمتمركز جغرافياً في "القسم الجنوبي والأوسط من البلاد"، في المجال الاقتصادي والفاعلية الاجتماعية والسياسية. وتم خلق طبقة "جديدة" كلياً من رجال الأعمال، سواء من يمكن أن نسميه "رأس المال البيوقراطي" أو ممثلي القبيلة المترسملة، والعسكر من ذوي الاذرع المالية. بل أن النظام سرعان ما اخترق بعض رجال الاعمال التقليديين ليكونوا بمثابة سماسرة له في الأنشطة الاقتصادية و"أدوات غسل الأموال". وحينما اندلعت الاحتجاجات الشعبية في فبراير من عام 2011 انقسم القطاع الخاص بشأن موقفه من هذه "الثورة"، حيث أيدها الجناح "التقليدي" من رجال الأعمال فيما وقف ممثلي الجناح "الجديد" الذي نشأ وازدهر في كنف النظام الراهن ضد الثورة ولصالح النظام. ولقد انضم شخصيات مرموقة وممثلة لمنظمات القطاع الخاص إلى المجلس الوطني الإنتقالي التابع للثورة، فيما أعلن عدد من كبار رجال الأعمال تأييدهم الصريح والمعلن "لثورة الشباب".

3- يشهد للقطاع الخاص بلعب دور اجتماعي ملموس في تقديم المساعدات الإنسانية والاجتماعية للسكان في الظروف العادية، وخلال الأزمات بشكل خاص، كما حصل أثناء كوارث السيول في حضرموت والمهرة وشبوة، وكما حدث ويحدث حالياً في تقديم المساعدات الإنسانية لسكان محافظة صعدة المتضررة من القتال بين الحكومة وجماعة الحوثيين، أو المساعدات الانسانية للاجئين في أبين الذين تضرروا من القتال بين الحكومة ومنظمة القاعدة. وقد أسهم عدد من رجال الأعمال بدعم الحركة الاحتجاجية الشبابية من خلال تمويلها بموارد مالية كبيرة ساعدتها في الصمود الطويل. إن عدداً من شركات القطاع الخاص اليمني، وخاصة كبرياتها، مثل: مجموعة هائل سعيد أنعم، ومجموعة بقشان، وأخوان ثابث، وأسماء أخرى تلعب دورا اجتماعيا بارزا في عملية التنمية وتقديم العون والمساعدة للفقراء والمهمشين من أبناء المجتمع اليمني. وتتنوع قائمة هذه التدخلات الاجتماعية للقطاع الخاص من بناء المدارس والمستشفيات والطرقات ومحطات توليد الكهرباء للمناطق المحرومة وغيرها من الخدمات الاجتماعية.

4- إن الطبيعة العائلية لمؤسسات الأعمال اليمنية تقلص من دورها الاقتصادي والاجتماعي وخاصة في عملية صنع القرار، وتأسيس مبادئ الحوكمة، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. كما أن البيئة المؤسسية، السياسية والاقتصادية، الفاسدة المحيطة بقطاع الأعمال تعرقل آليات المنافسة الشريفة في السوق، وتحد من دور بارز للقطاع الخاص في صنع السياسات

العامة الداعمة لعملية التنمية المستدامة. وعلى الرغم من اشتراك القطاع الخاص في عدد من الهيئات المنظمة للحياة الاقتصادية والسياسية، كهيئة مكافحة الفساد، وهيئة مكافحة الإرهاب وغسل الأموال، والهيئة العليا للمناقصات، ووجود كتلة برلمانية قوية داخل البرلمان تصل نسبة أعضائها إلى نحو 15 في المائة من إجمالي أعضاء البرلمان، إلا أن جميع هذه الأدوار تظل هامشية وضعيفة بسبب الطبيعة الكليانية للنظام السياسي، واحتكار قمته لكافة القرارات المؤسسة للحياة في اليمن. ومن المتوقع ان يتم الفرز السياسي والاجتماعي لمنتسبي القطاع الخاص بشكل واضح خلال الفترة الانتقالية، بحيث تلعب منظمات رجال الأعمال أدواراً أقوى وأوضح في العملية السياسية والاقتصادية في المرحلة القادمة.

دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الانتقال الديمقراطي في ظل الثورات العربية

مداخلة: السيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

1- تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية لا يقتصر فقط على توفير الخدمات والاحتياجات الأساسية للمواطنين، وعلى تعبئة الجماهير وتفعيل الحركات الاحتجاجية، وعلى استمرار الضغط من أجل الدفاع عن حقوق المواطنين، ولكن يطال دورها أيضاً المساهمة في إعادة تكوين السلطة وبناء المؤسسات والمشاركة في الحكم من خلال آليات ووسائل تعبر من خلالها عن تطلعات مختلف المكونات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع. وبعد عقود من القمع والتهميش وإضعاف مختلف مكونات المجتمع المدني، ليس من السهل أن تقوم منظماته بالدور المحوري المطلوب من دون المرور بمراحل وتجارب، تتوفر فيها جملة من الشروط لبيئة ممكنة، منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي.

2- لا تقتصر البيئة الممكّنة لوظائف المجتمع المدني على البيئة التشريعية، ولكن تتطلب توفر عدد من الشروط الموضوعية تأتي في طليعتها: (أ) البيئة السياسية التي تقوم على أساس الاعتراف بدور المجتمع المدني كشريك، ومن ثم الاعتراف بدوره في المراقبة والمساءلة والمدافعة في سبيل تطبيق الحقوق والحريات؛ (ب) المقاربة الحقوقية التي تعتبر أن المشاركة هي حق من حقوق المواطن، لا ينفصل عن المقاربة الحقوقية الشاملة التي تأخذ بعين الاعتبار الحقوق السياسية والمدنية بشكل عام؛ (ج) الإطار التشريعي الذي يتضمن القوانين المرعية وآلياتها التطبيقية والتي تستند إلى المعايير والمبادئ الدولية للحق في التجمع وحرية الجمعيات؛ (د) الحق في الوصول إلى الموارد والمعلومات؛ (ه) حق المشاركة من خلال آليات التشاور التي تراعي التمثيل المتوازن لمنظمات المجتمع المدني باختلاف قطاعاتها وتنوع مواقفها من القضايا المطروحة.

3- ولا بد أن تتوفر جملة من العوامل أو الشروط الذاتية أيضاً للبيئة الممكنة، أبرزها: (أ) الرؤية الواضحة بشأن الأبعاد الحقوقية والدور المناط بمنظمات المجتمع المدني وأهدافها وبرامج عملها، وبناءً على هذه الرؤية تتحدد الأهداف وآليات العمل والبرامج؛ (ب) التشبيك والتعاون والتبادل المبني على ثقافة الاعتراف بالآخر؛ (ج) تنمية القدرات بأساليب تشاركية، بعيدة عن الفوقية والاستعلاء، على مختلف المستويات التي تتلاءم مع تحديات مرحلة المشاركة في إعادة بناء الدولة المدنية الديمقراطية ومؤسساتها؛ (د) المهنية في أداء المنظمات تعزيزاً لمصداقيتها وتفعيلاً لدورها وتحصيناً لاستقلاليتها.

4- بالنسبة للتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، هناك إشارات متناقضة حول علاقة السلطة الناشئة بالمجتمع المدني المحلي وحول طبيعة المرحلة المقبلة. ففي تونس، رغم مشاركة المجتمع المدني في بناء ما تحقق من تحولات، لم تأت نتائج انتخابات المجلس التأسيسي لتعكس بالقدر المطلوب حجم هذه المشاركة الفاعلة. أما في مصر، وبعد تسلم المجلس العسكري مقاليد السلطة، أخذت العلاقة مع المجتمع المدني تكتسب طابعا ندّياً، لكنها للأسف سرعان ما أخذت تنحو باتجاه الإقصاء بدل التعاون والشراكة. وتشهد ليبيا تحدياً كبيراً مع ما ترافق من أعمال عسكرية، حيث يواجه المجتمع المدني صعوبات الانتقال إلى السلم الأهلي وبناء الدولة بمؤسساتها وبنيتها التشريعية. وفي حالات أخرى كسوريا واليمن والبحرين، فإن منظمات المجتمع المدني تواجه معركة وجود، وهي في الآن نفسه مطالبة بالشروع في الإعداد الذاتي لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة التي لم تتحدد معالمها بعد. ولا بد كذلك من النظر إلى الحراك في الدول الأخرى حيث تطالب شعوبها بتغيير في آليات الحكم نحو المزيد من الشفافية والمشاركة كالمغرب ولبنان والجزائر والكويت والسعودية وعُمان والأردن، وحيث تتفاوت قدرات وإمكانيات المجتمع المدني وطبيعة تكوينه.

5- رغم الظروف والبنى الخاصة بكل من الدول المعنية بالتغيير، ولكن هناك ملامح مشتركة ترتقي إلى عدة مستويات من التحديات التي لا بد من مواجهتها لكي يتحول المجتمع المدني شريكاً قادراً وقوياً، وهي: اعتراف السلطة بدور المجتمع المدني؛ ندّيّة العلاقة مع الجهات المانحة؛ التشبيك بين المنظمات نفسها؛ الشراكة مع وسائل الإعلام؛ منع الالتباس في العلاقة مع التيارات والأحزاب السياسية؛ الاستفادة من التنوع في القوى المجتمعية، بما فيها القوى الإسلامية، وتحويل هكذا تنوع من خلال الأطر السليمة للحوار إلى عنصر قوة وغنى بدل أن يكون عنصر تشتت وتشرذم الجهود.

6- وأخيراً، فإن عملية بناء المجتمع المدني وتنمية قدراته يجب أن تنطلق من القدرات المتوفرة والتجارب المحلية، وهي بالتأكيد متوفرة ولا يمكن تجاهلها. وفي هذا السياق، لا بد من التنبه إلى التشوه الذي قد يؤدي إليه تبادل الخبرات والخبراء فيما لو لم يبن على أسس وأهداف واضحة، ووفق آليات محددة، تأخذ بعين الاعتبار القدرات والاحتياجات المحلية. إن ذلك ينطبق بشكل أساسي على البلدان التي تشهد مراحل انتقالية بعد نزاعات مسلحة أو جراء ممارسات أنظمة قمعية أدت إلى تدمير الدولة

ومؤسساتها، حيث يجب أن تؤخذ بالاعتبار المقاربات الشاملة التي تتوجه إلى أسباب النزاعات ومعالجتها بدلا من القيام بتدخلات جزئية وتقنيات سطحية تستنفد الطاقات والإمكانات وقد تكون نتائجها عكسية.

دور الدول المتقدمة في تحقيق الانتقال الديمقراطي

مداخلة: السيد أيمن أيوب، المدير الإقليمي لبرنامج غرب آسيا وشمال أفريقيا – المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

1- لا تخلو مسألة المساعدات الخارجية لدعم مسار الانتقال الديمقراطي من الإشكاليات والجدل، ومن كونها عرضة لكثير من اللغط والتساؤلات إن لم يكن الشبهات. إلا أن كثيراً من ذلك يمكن تفاديه من خلال التوافق على أن الديمقراطية، وبالتالي عمليات الانتقال إليها، لا يمكن تحقيقها وتوفير أسباب الاستدامة لها إلا إذا جاءت من داخل المجتمعات، بما يتلاءم مع مفاهيمها وقيمها وحضارتها ومعتقداتها. ولا يتعارض ذلك بطبيعة الحال مع إمكانية التوافق على قيام مجموعة من المبادئ والأسس العامة والأممية لأي نظام ديمقراطي، التي يمكن تلخيصها في قيام مؤسسات حكم تمثيلية منتخبة، وحق الجميع دون أي استثناء في المشاركة في تصميم وتشكيل وتفعيل تلك المؤسسات.

2- وانطلاقاً من أممية المبادئ العامة التي ترتكز إليها العمليات الديمقراطية، والحقوق المتعلقة بها التي تشكل شرطاً أساسياً لها، يمكن القول بأن قيام المجتمعات والبلدان المتقدمة بتوفير الدعم لعمليات الانتقال الديمقراطي، ما هو إلا واجب مفروض عليها ومرتقب منها على الدوام. إلا أن ذلك وحده لا يكفي، حيث لا بد من ربط مسألة الدعم بمفهوم المصلحة المتبادلة والتنمية المستدامة. فلو انطلقنا من وجود رابط واضح بين الديمقراطية والتنمية، نجد بأن نظم الحكم الديمقراطي أثبتت بأنها الأنجع في تحقيق مزيد من التنمية وسبل العيش الكريم لمجتمعاتها على المديين المتوسط والطويل. ولا شك في أن التفاعل بين المجتمعات والبلدان القادرة على تحقيق مزيد من التنمية يحقق لها مستويات أفضل بكثير من الانتفاع المتبادل. من هنا فإن دعم الانتقال للديمقراطية في مجتمعات أخرى يعود وبوضوح بالنفع المباشر على البلدان التي توفر ذلك الدعم. وهو ما يحتم على الداعمين/المانحين إثبات استعدادهم التام، ومن خلال الممارسة الفعلية، لقبول مجريات ونتائج عمليات الانتقال الديمقراطي التي يقومون بمساعدتها، وبخاصة أثناء المراحل الانتقالية والتي تنطوي على كثير من التجاذبات، وعدم الاستقرار السياسي وضبابية خرائطه، من خلال صعود قوى سياسية وتراجع أخرى بشكل مستمر وبالتناوب إلى أن تستقر الأمور إلى ترتيبات تتبلور من خلالها طبيعة اللاعبين الرئيسيين وبرامجهم، ويخضع جميعهم من خلالها إلى قواعد اللعبة الديمقراطية والتناوب السلمي للسلطة التمثيلية.

3- أما أبرز التوجهات الخاصة بوظائف البلدان المتقدمة الداعمة لعمليات الانتقال الديمقراطي، فهي: (أ) التحقق من فاعلية أدوات ووسائل وبرامج المساعدة وإجراءاتها ومواءمتها مع الواقع المستجد، خاصةً في ظل تسارع الأحداث والحاجة الملحة لتطوير القدرات للتحرك بديناميكية أكبر من أجل توفير وسائل الدعم في الوقت والشكل المناسبين؛ (ب) تنفيذ عمليات التخطيط والتصميم بشكل تفاعلي تشاركي، ومن خلال مؤسسات وأفراد وخبرات على دراية كافية بمجريات الأمور ومتطلبات المراحل المختلفة من عمليات الانتقال، والتوافق المسبق على شروط الاعتماد والتمويل وسبل التنفيذ ووسائله؛ (ج) توجيه برامج الدعم نحو الجوانب الأكثر تأثيراً، ولصالح كافة الأطراف والفاعلين دون استثناء؛ (د) العمل على تنفيذ برامج الدعم من خلال الابتعاد عن الوصفات الجاهزة، وعبر متخصصين متمكنين يستندون إلى تجارب عملية مثبتة وإلى قدرات تطبيقية؛ (ه) التركيز على الحاجات والأولويات الحقيقية للمجتمعات المتلقية للدعم أكثر من الاعتناء فقط بمتطلبات الرأي العام في البلد المانح على أهميته؛ (و) تركيز عملية الدعم ومجرياتها على المديين المتوسط والطويل أكثر منه على الحدث الآني (الانتخابات)، بالإضافة إلى الابتعاد عن المنافسة وإبداء اهتمام صادق بتنسيق جهود الدعم بين مختلف الجهات وتوجيهها نحو بناء قدرات، محلية ووطنية وإقليمية، قادرة على مواجهة احتياجاتها لإتمام عمليات الانتقال الديمقراطي.

دور المنظمات الإقليمية والدولية في تحقيق الانتقال الديمقراطي

مداخلة السيد فريدريكو نيتو، مدير شعبة التنمية الاجتماعية في الاسكوا

طالما لا يمكن الإحاطة بمختلف تدخلات المنظمات الدولية والإقليمية التي تغطي مجالات واسعة من الوظائف ذات الصلة بالمسار الديمقراطي من حيث السلم الأهلي والحقوق والحريات والخدمات والمساواة والعدالة والتكنولوجيا وغيرها...، فمن المفيد التركيز على بعض هذه المجالات الأساسية الأكثر ارتباطاً بقضايا المنطقة العربية في توجهاتها نحو الديمقراطية:

1- تعزيز الثقافة الديمقراطية، بالتركيز على قدرة المجتمع المدني وتأثير دوره، والتزام القيادات السياسية بمسار الانتقال السلمي نحو الديمقراطية. ولعل أهم مجالات حماية المسار الديمقراطي ومنع العنف والأخطار المصاحبة للمرحلة الانتقالية هي الدساتير المدعومة بقضاء عادل ومستقل، والنظم السياسية التي تمثل الشعب وتخضع لمحاسبته، والجماهير الواعية والمؤمنة بالديمقراطية والداعمة لهذه الدساتير والنظم. وما يثير القلق في هذا الصدد هو التنكر للديمقراطية من حركات سياسية وصلت إلى مراكز صنع القرار من خلال عملية انتخابية ديمقراطية.

2- تؤكد الأمم المتحدة أن ضمانة أنظمة الحكم الديمقراطي هي مسألة مرتبطة بنشر الثقافة الديمقراطية وممارستها على كافة المستويات. لذلك فإن مساهمتها في نشر الوعي الديمقراطي وترويج قيم ومعايير الحكم الديمقراطي وتعزيز آليات المشاركة هي مساهمة مطلوبة أكثر من أي وقت مضى لدعم مسار التغيير الديمقراطي في دول المنطقة وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية وتحقيق التنمية الشاملة والعادلة.

3- إن دور الأمم المتحدة وتأثيرها لا يرتبط فقط في إتاحة المعلومات ووضع المعايير والمساهمة في إدارة التغيير وتوفير الدعم المادي والفني على مستويات ومجالات متنوعة، لكنه يرتبط أيضاً بثقلها وقدرتها على جمع صانعي القرار وقادة الرأي لعقد المؤتمرات وتنظيم المنتديات ووضع القرارات ذات التأثير على السياسات العامة وقضايا التغيير والتحديث في مختلف بلدان العالم.

4- ولعل الدور الأبرز الذي تؤديه الأمم المتحدة في سياق دعم الانتقال الديمقراطي وتعزيز التنمية بالمشاركة، هو دورها المتقدم في برامج بناء القدرات الذي يؤدي إلى تعزيز إدارة الحكم الديمقراطي، ويمكّن المؤسسات من القيام بوظائفها بكفاءة وفاعلية.

5- ترويج مناهج وأدبيات سياسات متكاملة ومتسقة تكفل توزيعاً منطقياً لوظائف الشركاء الاجتماعيين وترعى تمثيل مصالحهم خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي. ومثل هذه السياسات تستدعي عملاً دؤوباً واستعداداً من كافة الشركاء الاجتماعيين للانخراط في إصلاح شامل القطاعات ومتعدد المستويات. ويمكن في هذا الصدد الاستفادة من متابعة الآليات المعتمدة للتنسيق، مثل المجالس المشتركة، والنظر بأنظمتها وصلاحياتها وفاعلية دورها.

6 الحث على التكامل والشمول في التغييرات أو الإصلاحات الدستورية، وضرورة تركيزها على الوقائع العلمية في عدالة توزيع الثروة وتضييق الفوارق بين الجنسين وحماية الحقوق المدنية للأقليات.

7- تعزيز القدرات المؤسسية للتنمية الاقتصادية من خلال التركيز على تطوير الكفاءات والموارد البشرية وتنويع الاقتصادات بالتركيز على مشاريع كثيفة العمالة، والاستفادة من تجارة السياحة، وتحديث المرافق والبنى التحتية لجذب الاستثمارات.

8- تقليص الفساد بالتركيز على دعم مستويات الأجور وتشديد قوانين وإجراءات المراقبة والمحاسبة، وتدريب موظفي الخدمة العامة، وترويج القيم والمعايير الأخلاقية. ومن المفيد في هذا الصدد مراجعة تجربتي سلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة في مكافحة الفساد.

9- إيلاء الاهتمام الكامل بقضايا التعليم والمعرفة والمهارة، نظراً لأهميتها في بناء القدرات المؤسسية والفردية، وذلك بالتركيز على الالتحاق بالتعليم ومنع التسرب، تحديث المناهج التعليمية وتطويرها، والتشديد على ربط مخرجات التعليم بسوق العمل.

10- تشجيع الشراكات في وضع السياسات المناسبة لتحسين كفاءة أنظمة الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان التي تستهدف مكافحة الفقر وإدماج الفئات المعرضة.

11- دعم حرية المعلومات والحفاظ على جودتها في حماية مسار الانتقال الديمقراطي والعمل على توعية المجتمع وليس فقط توعية صانعي القرار فيه.

12- الارتقاء بمكانة المرأة ودعم مشاركتها في صنع القرار، خاصة وأن هذه المسألة ستظهر كمسألة حيوية في توجهات وبرامج القوى السياسية الصاعدة حديثاً إلى الإمساك بزمام السلطة في بعض الدول التي شهدت حراكاً اجتماعياً على غرار تونس.